الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض
معهدالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
التخصص:إقتصاد نقدي وبنكي
المعنونة ب:

أيهما أفضل بالنسبة للجزائر النظام الحمائي أو نظام التبادل الحر

-كشنة بن عامر
- معازيز دريس

- الدكتور حاج مختار

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	الجامعة
1. د حاج مختار	مشرف ومقررا	المركز الجامعي نور البشير البيض
2. د حمزة علي	رئيس لجنة	المركز الجامعي نور البشير البيض
3. د حفيظ إلياس	ممتحنا	المركز الجامعي نور البشير البيض

السنة الجامعية:2022/2021

الإهـــــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي ثمرة مجهودي هذا إلى ركيزتي

في الحياة أمي الغالية

إلى كل من شجعني على المثابرة

إلى أعز شخص على قلبي أبي العزيز

إلى كل عائلتي الكبيرة والصغيرة،

وكل أصدقائي و كل من ساعدني

على إتمام هذا العمل المتواضع.

بن عامر/ دريس

شـــــكـــر

الحمد لله حبا... الحمد لله شكر... الحمد لله دائما وأبدا

بعد الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع نتقدم بخالص الشكر والتقدير الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف " **حاج مخطار** " على حسن إشرافه على هذا العمل بتوجيهاتها ونصائحها القيمة وعلى جميل صبره.

كما نتقدم بعظيم الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سننال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا فلهم منا كل الشكر والعرفان

كما نتقدم بالشكر والعرفان لكل الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم

كما نتقدم بالشكر الخالص لكل من ساندنا من قريب أو من بعيد من أجل إعداد هذا البحث.

الملخص

يركز هدا البحث على التجارة الخارجية باعتبارها من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء,فالتجارة الخارجية تربط بين الدول و المجتمعات ببعضها البعض ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقية لا يتصور العالم من غيره فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم,كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها و استراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى

بالإضافة إلى السياسة الخارجية التي تعرف على أنها مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبني، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج .

كما تم التطرق إلى الشراكة الأورو متوسطية وأهم النتائج المترتبة عنها

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، السياسة التجارية ، الشراكة الأورو متوسطية، الحرية الاقتصادية و السياسة الحمائية.

Résumé

Cette recherche porte sur le commerce extérieur car c'est l'un des secteurs vitaux pour tous les pays, qu'ils soient développés ou en développement, il peut aussi être considéré comme le pont qui relie les pays et leur permet d'écouler le surplus de leur production et de récupérer leurs besoins. de la production excédentaire des autres pays.

Outre la politique étrangère, qui se définit comme un ensemble de moyens auxquels recourent les pays pour s'immiscer dans leur commerce extérieur dans le but d'atteindre des objectifs précis et construits, ou la position des pays vis-à-vis des relations économiques établies par les personnes résidant sur leur sol avec des personnes résidant à l'étranger.

Le partenariat euro-méditerranéen et ses résultats les plus importants ont également été discutés

Mots clés : commerce extérieur, politique commerciale, partenariat euro-méditerranéen, liberté économique et protectionnisme.

فهرس المحتويات

الإهـــــــداء **I**

شـــــكـر **II**

الملخص **III**

فهرس المحتويات **IV**

قائمة الجدول **VIII**

قائمةالأشكال **X**

مقدمة أ

الفصل الأول : الجوانب النظرية للتجارة الخارجية **2**

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها **2**

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها **2**
أولا / مفهوم التجارة الخارجية 2
ثانيا/ الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية 3
ثالثا / أهمية التجارة الخارجية 3

المطلب الثاني :أسباب وأهداف التجارة الخارجية **5**
أولا / أسباب قيام التجارة الخارجية 5
ثانيا / أهداف التجارة الخارجية 5

المطلب الثالث : التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية **6**
أولا / أهمية التخصص الدولي 6
ثانيا / العوامل المؤثرةفي قيام التخصص الدولي: 6

المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية **7**

المطلب الأول : النظرية التقليدية الكلاسيكية في التجارة الخارجية **7**
أولا / أفكار ديفيد هيوم في التجارة الخارجية. 8
ثانيا / نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث 9
ثالثا / نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو 9

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية **11**

أولا / نظريةنسب عناصر الإنتاج هكشر – اولين 11
ثانيا / الانتقادات الموجهةل هذه النظرية : 11
ثالثا / اختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج 12

المطلب الثالث : الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية. 12
أولا / اختبار ليمار ونظرية نسب عناصر الإنتاج 12
ثانيا / نظريةمعدل التبادل التجاري الدولي لليند والتجارة مابين الصناعات 13
ثالثا/ النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية 14

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية 16

المطلب الأول : السياسة الخارجية وأدواتها 16
أولا / تعريف السياسة الخارجية 16
ثانيا / أهداف السياسة التجارية الخارجية 16
ثالثا / أدوات السياسة التجارية 17

المطلب الثاني :السياسات التجارية بين الحرية والتقييد 18
أولا/ تعريف سياسة الحرية التجارية علىانها 19
ثانيا / حجج مذهب الحرية التجارية 19

المطلب الثالث: العوامل المحددة نحو الحرية أوالحماية التجارية 23

خلاصة الفصل 28

مقدمة الفصل 29

الفصل الثاني: موضع الجزائر من النظامين الحمائي ونظام التبادل الحر. 29

المبحث الاول :تطبيق الجزائرلنظامي الحماية والتبادل الحر 30

المطلب الاول :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الرقابة (1962-1969) 30
أولا: اليات الرقابة على التجارة الخارجية الجزائريةخلال الفترة 1962-1969 30
ثانيا: تطورالتجارة الجزائرية في مرحلة الرقابة1962 -1969 30

المطلب الثاني:التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي 33
أولا: مفاهيم عامةحول الشراكة الاوروجزائرية أسباب قيامها وأهدافها 33
ثانيا: تطورالتجارةالخارجيةللجزائرمعالإتحادالأوروبي: 34

المطلب الثالث: الأثار الإيجابية والسلبية لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية : 39
اولا / الأثار الإيجابية لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية 39
ثانيا / الأثار السلبية لاتفاق الشراكة الأورومتوسيطية : 39

المبحث الثاني :نموذج عن الشراكة الأورومغاربية 40

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورومغربية
أولا / مفهوم الشراكة الأورومغربية 41
ثانيا / أهداف المغرب من هذه الشراكة : 42
ثالثا / مجالات التعاون الإقتصادي المغربي الأوروبي: 42

المطلب الثاني: إنعكاسات التعاون الأورومغربي 43
اولا / إنعكاسات التعاون الإقتصادي 43
ثانيا / إنعكاسات التعاون المالي 44

المبحث الثالث:تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة 44

المطلب الأول:التجربة الجزائرية 44
اولا / تقييم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية: 44
ثانيا / تحديد نقاط القوة والضعف لاقتصاد الجزائر 45

المطلب الثاني: التجربة المغربية 46
اولا / تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية: 47
ثانيا / نقاط القوة والضعف لاقتصاد المغرب 47
ثالثا / تحديات اقتصاد المغرب في اطار الشراكة 48

المطلب الثالث :مستقبل العلاقات الاوروبية المغاربية 49
خلاصة الفصل **Error! Bookmark not defined.**

الخاتمة 53

قائمة المصادر والمراجع 56

قـائمة
الـجداول

قائمة الجدول

الجداول	الصفحة
الجدول رقم 01 يمثل : تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 1962-1969	31
الجدول رقم 02 يمثل : التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية للفترة 1962-1969	32
الجدول رقم 03 يمثل الموردين الرئيسيين للجزائر للفترة (1963-1969)	33
الجدول رقم 04: الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005-2014	35
الجدول رقم 05 : الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2014	36
الجدول 06 :تطورالصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2014	38

قـائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الأشكـــــال	الصفحة
الشكل رقم 01 يمثل أدوات السياسة التجارة .	20
الشكل رقم 02 يمثل أشكال التحرير التجاري	22
الشكل رقم 03 يمثل الحجج التي تشرح كل من حرية التجارة وتقييدها	25
الشكل رقم 04 رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الإستيراد لسنة 2014	37
الشكل رقم 05 رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الصادرات لعام 2014	39

مقدمة عامة

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ,فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات ,إذ تشكل مقدمة وفي نفس الوقت نتيجة للتقسيم الدولي للعمل الذي تتمحور مختلف أشكاله حولها ,فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة. وقد غدت عمليات تدويل و عولمة الانتاج ورأس المال و الجوانب الأساسية لحياة الانسان و المجتمع ,أهم العمليات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي وتعمل على تغييره بصورة جذرية ،بحيث صار الترابط و التكامل المتزايد هو السمة الأساسية للتطور العالمي في الحقبة الراهنة.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة ,فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة و التي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع و الخدمات ،اضافة الى جلب الاستثمارات الاجنبية التي لها مساهمتها هي ايضا في التنمية ,من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل و البنى القاعدية و دفعا اكبر لزيادة و رفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الاموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، و هو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات و الافراد على حد سواء ،و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تقليص معدلات البطالة و تحسين مستويات المعيشة و زيادة رفاهية المجتمعات ,دون إغفال انعكاساتها على الجوانب البيئية سواء بالسلب او بالإيجاب ,وهو ما يعني في مجمل القول تأثيرها على مختلف الابعاد المكونة للتنمية المستدامة و تأثرها بتبني الدول لضوابط ومعايير هذه الاخيرة.

و الجزائر على غرار مختلف الدول النامية ،عكفت و منذ استقلالها على اتخاذ اجراءات و تدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الاهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة ,وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية و الايديولوجيات السياسية التي حكمت البلد ,بدءا بالرقابة الادارية للتجارة الخارجية في العشرية الاولى التي تلت الاستقلال ,مرورا باحتكار الدولة لهذا القطاع لعشريتين كاملتين وصولا الى مرحلة الانفتاح أو التحرير التجاري الذي رافق الانفتاح السياسي و الاقتصادي الذي تم تبنيه في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ،وقد كان لهذه السياسات التي أتبعت في هذا المجال ,في مختلف المراحل و الفترات سابقة الذكر ،بالغ الأثر على المسيرة التنموية في البلد ككل وعلى مختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

وبالتالي ومن أجل الإلمام بالموضوع وإعطاء صورة واضحة عنه فاننا نجد أنفسنا أمام إشكالية يجب البحث فيها :

الإشكالية: فيما يتجلى أثر التبادل الحر والنظام الحمائي على التجارة الخارجية في الجزائر؟

وحتى نحيط بجميع جوانب الإشكالية ونقدم الحلول اللازمة لها لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو مفهوم التجارة الخارجية ؟وماهي النظريات المفسرة لها؟
- ماالمقصود بالتحرير التجاري ؟
- كيف كانت التجارة الخارجية الجزائرية في مرحلة الإقتصاد المخطط؟ زكيف تطورت في ظل الإنفتاح
- ماهو واقع التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورومتوسطية

الفرضيات :

- السياسة الإقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها إنعكاس على الحياة الإقتصادية
- التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخدمات بين الدول المختلف .
- نظريات التجارة الدولية تتمثل في النظرية الكلاكسكية والنيوكلاسيكية والحديثة
- هل للتبادل الحر تاثير إيجابي على التجارة الخارجية في الجزائر
- تحرير التجارة يؤدي إلى تحسين وضعية الإقتصاد الجزائري

أهمية وأهداف البحث : تعتمد أهمية البحث على النقاط التالية :

- ✓ تهدف الدراسة إلى تحديد الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وكذا أهم النظريات المفسرة لها
- ✓ تحديد اهمية مساهمة السياسة التجارية في حماية الاقتصاد الوطني
- ✓ دراسة السياسة التجارية ومحاولة التعرف على واقعها ةهيكلها في الجزائر وأهدافها
- ✓ مدى نجاح سياسة التحرير على مستوى التجارة الخارجية ومنافسة المنتجات العالمية
- ✓ دراسة واقع الشراكة الأورومتوسطية

دوافع اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع، فبالاضافة إلى الدوافع الشخصية والمتمثلة في رغبتنا في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكذا ميولنا للبحث في موضوعات السياسات التجارية ، وفضولنا الزائد في التعرف على المستجدات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية ، فهناك دوافع موضوعية ، منها أن الموضوع يندج في إطار المواضيع التي تدور حولها نقاشات باستمرار ، نظرا لأهميتة وخضوعه باستمرار لتغيرات جديدة وكذا إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع جديد

المنهج المتبع :

لمعالجة الاشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية إعتمدنا علميا منهج يستجيب لبحثنا وهو المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانب الفكري والمفهومي نظرا لملائمة المنهج في ذلك والذي تستقي منه معطيات رقمية ، وبما أن المعطيات مئوية لاتفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على المنتج التحليلي لتحليل المعطيات المكتسبة بالإعتماد على الجداول لعرض هذه المعطيات

الأدوات المستعملة :

- المسح المكتبي من أجل الاطلاع على الكتب والوثائق الرسمية المختلفة والإطلاع على بعض الدراسات السابقة ، وكذا بعض المجلات وكل ماله صلة بالموضوع .
- شبكة الانترنيت بهدف الحصول على المستجدات الصادرة على الهيئات الدولية التي لها علاقة بالوضوع .

هيكل الدراسة:

الإلمام بالموضوع من جوانب نواحيه قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين الفصل الأول لتقديم الجانب النظري وذلك بإعطاء المعلومات الكافية حول موضوع التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها بالإضافة إلى السياسة التجارية نوعيها الحمائية والمقيدة والفرق بينها وأما الفصل الثاني تضمن السياسة التجارية التي إتبعتها الجزائر خلا الفترة الممتدة من الإستمار إلى يومنا هذا بالإضافة إلى الشراكة الأورومتوسيطة وواقعها بالنسبةللجزائر تونس والمغرب كمثال بالأضافة إلى تحليل نتائج الناجمة دراسة

<u>حدود الدراسة:</u>

1. **الحدود المكانية:** الجزائر
2. **الحدود الزمنية: من 1962 الى 2014**

صعوبات البحث: واجهنا خلال بحثنا هذا عدة صعوبات أهمها:

- قلة المراجع التي تتناول موضوعنا
- صعوبة الحصول على المعلومات
- صعوبة فهم موضوعنا

الفصـــل الأول

الجوانب النظرية للتجارة الخارجية

مقدمة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية أهم محددات النمو الاقتصادي ، وأهم عامل لتحقيق رفاهية الشعوب لبلوغ مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية إذ تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في الاقتصاد.

جاءت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتقبل مكانها المؤثر الحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحيق المكاسب منها والتي تزداد بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدولة المشتركة في التجارة

وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث : السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

الفصل الأول : الجوانب النظرية للتجارة الخارجية

المبحث الأول:ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء,فالتجارة الخارجية تربط بين الدول و المجتمعات ببعضها البعض ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقية لا يتصور العالم من غيره فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم,كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها و استراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و النهوض بها أولوية كل الدول,سواء المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية و الفرق بينهما وبين التجارة الداخلية وكذا تبيان أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية

أولا/مفهوم التجارة الخارجية

1. عرفت تاريخيا بأنها تمثل أهم طور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات وواردات الملاحظ من التعريف هو اقتصاره على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلا مكونات التجارة الخارجية,حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة[1]
2. كما عرفت التجارة الخارجية على أنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة [2]
3. يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهده تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل

أما لتعريف الشامل:

للتجارة الخارجية هو أنها تمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع،والخدمات ،والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، وبين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .[3]

---

[1]- حسام علي داود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2002 ،ص 13

[2]- عطا الله ،علي الزبون ، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،2006،ص 11

[3]- زير مي نعيمة،التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،جامعة ابي بكر بلقايد ص1 سنة 2011/2010

ثانيا/ الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

على الرغم من أن كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل،إلا أنه هناك إختلاف بينهما حيث يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال[1]:

1- **الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال:**يعتقد الكلاسيكيون أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة,في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية للدولة

2- **الإختلاف في طبيعة الأسواق:**يعتبر السوق عاملا كبير الأثر في التجارة الخارجية ، وعلى ذلك فان اختلاف الأسواق بين الدول يؤثر تأثيرا قويا في نشاطات التجارة الخارجية ،وذلك للأسباب التالية:

- ✓ الاختلاف في طبيعة المستهلكين المتواجدين في أسواق مختلفة.
- ✓ الاختلاف في مستوى الدخل
- ✓ الاختلاف في طريقة الإنفاق
- ✓ الاختلاف في العادات والتقاليد

3- **الاختلاف في مجموعة الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية:** التي تفصل الأسواق عن بعضها البعض.

4- **الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية:** يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية ، وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية، وهناك أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان

5- **اختلاف وتباين الوحدات السياسية:** تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات لهم حدود سياسية واحدة ،ويخضعون لقانون داخلي واحد ولنظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد ووحدات تنتمي إلى دول مختلفة

ثالثا / أهمية التجارة الخارجية

تبرز أهمية التجارة الخارجية في العناصر التالية:

- يشير المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية و تنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية

[1] وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم الإقتصادية جامعة سطيف ص4 سنة 2019/2018

- تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية
- القدرة على التمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية
- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة,فن الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة فالبلد
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج الى استيراد المعدات و الآلات و السلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي
- القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية,عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا
- إن الدول النامية اعتمادية على التجارة الخارجية
- ,يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال و الخبرة والتقدم الفني من الخارج
- إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال),على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا
- أن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع و الخدمات وبتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية, بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو مايعرف بالمكتسب الناجم عن التجاري الخارجية أو الدولية.

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات لعدم فدرتها على إنتاج هذه السلع ,إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا ،أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل .

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي ,وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة=(الصادرات +الواردات /الناتج المحلي الإجمالي)*100

كلما ارتفعت هذه النسبة,فأن هدا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة و العكس صحيح

المطلب الثاني :أسباب وأهداف التجارة الخارجية

أولا / أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية وذلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة إضافة إلى أسباب أخرى أهمها:[1]

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة,مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا
- تفاوت تكاليف و أسعار عوامل الإنتاج و الأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما,مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة ما
- الفائض في الإنتاج المحلي,مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني ,اعتماد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية
- اختلال الميول و الأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية
- الأسباب الإستراتيجية و السياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة و المتاجرة بها عالميا
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية[2]
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية,واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى,هذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة [3]

ثانيا / أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج,إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني,مما ينعكس على وضع العمالة ,وتوفير السلع الضرورية و الأساسية والعكس صحيح
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما
- إحلال الواردات وهذا يتوقف على عنصر التكلفة

---

[1] حسام علي داود وأخرون مرجع سابق ذكره ص 16/17

[2] عبد العزيز،عبد الرحمان سليمان: التبادل التجاري الأسس ، العولمة والتجارة الإلكترونية ،دار النشر والتوزيع عمان ، 2004 ص42 .

[3] نداء، محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 ص 11

- نقل التكنولوجيا و التقنية للبناء و إعادة هيكلة البني التحتية للدولة
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن ,وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية
- دراسة موازين المدفوعات للدول,ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات
- دراسة التجارة الخارجية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية و غير ذلك
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة [1]

المطلب الثالث : التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية

يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي، حيث تخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول ، وترتبط ظاهرة التخصص بالتجارة الخارجية ارتباطا وثيقا.

أولا / أهمية التخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية و التخصص الدولي,حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي,فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع و الخدمات بكميات تزيد عن حاجياتها ومن ناحية أخرى لولا وجود التخصص لأنتجت كل الدول ما يلزم من السلع و الخدمات المختلفة,ولما قامت التجارة الخارجية

يعتبر التخصص الأساسي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ,وبمعنى آخر فإن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الخارجية.فوفقا لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث فإن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد و أتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد وبالتالي إنتاجيته و رفاهية الفرد,حيث دعا آدم سميث و أتباع المدرسة الكلاسيكية بعده إلى الأخذ بها ,و يؤدي التخصص بطبيعة الحال إلى قيام التبادل بين الأفراد ,والتخصص الدولي يقوم على المبدأ نفسه ,فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه ويرفع من مستوى رفاهيته,فلماذا لا تتخصص دول في إنتاج أنواع معينة من السلع ,ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجياتها بسلع أخرى من دول أخرى [2]

ثانيا / العوامل المؤثرة في قيام التخصص الدولي:

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل و أهمها ما يلي :

---

[1]- شقيري نوري موسى وأخرون ، التمويل الدولي والنظريات التجارة الخارجية ،ط2 دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان 2015ص 22/21

[2] وليد العابي ، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص 8.

الظروف الطبيعية :قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي

التفاوت في عرض العمل و رأس المال :يعتبر هذا العامل مرتبطا بطبيعة عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة بكثافة ,حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي المتوفر بكثافة

تكاليف النقل:يرتبط هذا العامل بمدى اتساع السوق للسلعة المنتجة,وكذالك بتكلفة الإنتاج ,حيث أن قرب الإنتاج من مواقع الشحن يخفض تكلفة الإنتاج للسلعة وبالتالي يخفض فاتورة الصادرات

توافر التكنولوجيا الحديثة:المقصود هو أن الدولة لها السبق في استخدام التكنولوجيا الجديدة تصبح في وضع يسمح بإنتاج سلع وخدمات مرتفعة الكفاءة [1]

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

وضعت نظريات التجارة الدولية في منتصف القرن وكان معظمها يدور حول سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا طرفي هذا التبادل . فعلى الرغم من تعدد وتنوع المدارس والنظريات التي عالجت مسألة التجارة الدولية، فان لديه سمة مشتركة واحدة تتمثل في أنها كلها تتناول منافع التجارة الخارجية على مستوى البلدان باعتبارها تجري بين دول مختلفة. [2]

المطلب الأول : النظرية التقليدية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تشكل النظرية الكلاسيكية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ،حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر 18 وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث سعت النظرية الكلاسيكية إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، حيث يعتبر كأساس في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية ، إذا جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذي نادو بضرورة تقييد التجارة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، دافعت النظريات الكلاسيكية على مبدأ التحرير التجاري، وترى فيه أنه ضروري لتطور الدول وتحقيق النمو الاقتصادي .

تقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية وهي:

- الإقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة المنافسة التامة

---

[1]- محمود يونس ،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية الإسكندرية 2007 ص 13-15

[2]- فواغلة زينب ،غنام حنان ، اتجاهات التجارة الخارجية في ظل التنمية المستدامة للاقتصاديات العربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة 08 ماي 1945 قالمة سنة 2013/2012 صفحة 12

- الإعتماد على نظرية القيمة في العمل أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج.
- حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها.

ويعتبر **دافيد هيوم وأدم سميث ودافيد ريكاردو وجون سيتيوارت ميل** ، من أهم منظري المدرسة الكلاسيكية، وفيما يلي نتطرق إلى أهم أفكار المدرسة التجارية،و كذا نظريات المدرسة الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية .

أولا / أفكار ديفيد هيوم في التجارة الخارجية.

- إن تركز المعادن النفيسة (الذهب والفضة) كنتيجة لاستمرار الفائض التجاري من الممكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي،مما يتسبب في ارتفاع الأسعار والأجور ، وبتالي انخفاض القدرة التنافسية.
- افترض **هيوم** ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وهذا الافتراض الأساسي للفكر التجاري.
- تناقص الذهب النقدي بالنسبة للدول التي تعاني من العجز في الميزان التجاري سوف يقلل من العرض النقدي، المحلي وبالتالي تنخفض الأسعار والأجور المحلية مما يزيد القدرة التنافسية لهذه الدول.
- استند **هيوم** في بناء أفكاره على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تتضمن:

1. يرتبط التغيير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود، ففي ظروف التوظيف الكامل وثبات الناتج الوطني دائما عند مستوى إنتاج التوظيف الكامل، وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود حيث لاتطلب النقود إلا لتمويل المعاملات فان أي تغير في كمية النقود سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وبنفس الاتجاه
2. حرية التجارة وبناء على الإفتراضات السابقة أوضح **هيوم** أنه لا يمكن أن تحقق أي دولة فائضا أو عجز في ميزانها التجاري بصورة دائمة.
3. ان الطلب على السلعة الداخلية في التجارة سواء كانت صادرات أو واردات هو طلب مرن ، والذي يعني أن أي تغير نسبي في أسعار الصادرات أو الواردات يؤدي إلى تغيير أكبر في الكمية المطلوبة
4. افترض أن المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج[1]

[1] - وليد عابي مرجع سابق ذكره من ص 8- 15

ثانيا / نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

يعتبر الاقتصادي أدم سميث أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة وقرر أن سببها هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة وخدمة واحدة ينتجها بلدان في أن واحد ، وهذا يعني أن الفكرة العامة للنظرية تتخلص في أن المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى ، وهذا بناء على عدة فرضيات أساسية [1].

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الخارجية إتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة .
- إن التجارة الخارجية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي ، اي إن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول
- تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات النسبية لكل سلعة ، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة

الانتقادات الموجهة للنظرية:

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية :

- ✓ أنها مفرطة في التبسيط ، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكبر تشبعا وتعقيدا
- ✓ قد لا تحضى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة ، وهذا يعني وفق نظرية أدم سميث أن هذه الدولة لاتستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية

ثالثا / نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

طبقا لهذه النظرية ، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في أنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل ،ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذ اختلفت التكاليف النسبية بينهما،وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية ، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية إلى مجموعة من الافتراضات :

[1]- فواغلة زينب، غنام حنان، مرجع سابق ذكره ص 13-14

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري .
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول
- ثبات تكلفة وحدة السلعة
- ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات التكنولوجية داخل كل دولة من الدولتين ،مع اختلاف المستوى التكنولوجي [1]

الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- ✓ تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها
- ✓ تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية
- ✓ افتراض النظرية حرية التجارة
- ✓ تفترض النظرية سلعتين ودولتين ويتم التبادل التجاري بينهما

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية ،لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي .

تقييم النموذج الكلاسيكي لنظرية التجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية أن قيام التجارة الخارجية أفضل من عدم وجودها، حيث يؤدي قيام التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل والرفاهية نتيجة التخصص وتقسيم العمل من خلال الفوائد الاستهلاكية (تخفيض السعر) وأيضا من خلال الفوائد الإنتاجية (إعادة توزيع الموارد لصالح القطاعات الأعلى كفاءة) كما أن فوائد التجارة الخارجية توزع بالتساوي وأنه كلما زادت الفروق التكنولوجية بين الدول زادت فوائد التجارة الخارجية.لكن يلاحظ على النموذج الكلاسيكي يشوبه العديد من الانتقادات نذكر منها مايلي :

- عجز النظرية في تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول
- يفترض النموذج الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الإنتاج يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة ،غير أن هذا الافتراض بعيد جدا عن الواقع العملي
- صعوبة افتراض ثبات الفن الإنتاجي والموارد المتاحة في ظل التقدم التكنولوجي
- لم تأخذ النظرية الكلاسيكية في الاعتبار أية معوقات للتجارة الخارجية وهذا غير واقعي

[1] - زير مي نعيمة، مرجع سابق، كره 16

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية في التجارة الخارجية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة ، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان أي أن النظرية الكلاسيكية حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية ولكن لم تفسر لماذا تقوم هذه التجارة ، وقد ألزم هذا الوضع إلى ظهور عدة محاولات من البحث عن أسباب قيام التجارة الخارجية ، وقد قامت النظرية السويدية بتقديم التفسير بواسطة الاقتصاديين السويديين هكشر وتلميذه أولين [1]

أولا / نظرية نسب عناصر الإنتاج هكشر – اولين

تعتبر أهم فرضيات نظريات تناسب عوامل الإنتاج في أن :

- ✓ البلدان تنتجان سلعتين
- ✓ حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية
- ✓ المنافسة الحرة
- ✓ عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج
- ✓ الاستخدام التام لعوامل الإنتاج
- ✓ حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد
- ✓ أذواق المستهلكين معطاة
- ✓ التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد .

على غرار التقليديين الذين يرون الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار ترجع نظرية **هكشر – أاولين** إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات وان مايؤثر على نفقة الإنتاج يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل او الخارج ، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة التفاوت بين النفقات المقارنة

ثانيا / الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

- ❖ اهتمامها بالجانب الكي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجا عند عملية الإنتاج وإضافة إفتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي

[1] - وليد عابي، مرجع سابق ذكره، ص 21

❖ أهملت النظرية انتقال عناصر الإنتاج دوليا ، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول .[1]

ثالثا / اختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج

منذ صياغة **هكشر – اولين** في الثلث الأول من القرن العشرين، ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومدى واقعيته فروضها ، حيث أن النتيجة الأساسية للنظرية هي أنن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية غي عنصر معين من عناصر الإنتاج سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة في استخدام هذا العنصر، ويقوم باستيراد السلع الكثيفة في استخدام عناصر الإنتاج التي تتوافر في الدول الأخرى بدرجة أكبر نسبيا ومن أبرز الاختبارات التي أجريت على النظرية تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي لليوتنيف لأول مرة سنة1953 حيث قام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوبين لإنتاج ماقيمته 1 مليون دولار من سلع الصادرات ونفس مقدار الإنتاج من السلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية [2]

باستخدام جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لسنة1947

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

أدت التغيرات الجوهرية والتطور المستمر في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،إلى ظهور عدد من العوامل والتي تندرج في سياق النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والتي تعرضت إلى انتقادات عديدة أنهما تستخدمان أسلوب التحليل الساكن المقارن في توضيح الأثر الناتج عن قيام التجارة بين الدول ، كما أن كلتا النظريتين لم تفرق بين الدول المتبادلة من حيث درجة التقدم الاقتصادي لكل منهما، إضافة إلى كل هذا فان النظريتين لم تفرق بين أنواع السلع الداخلية في التجارة الخارجية، حيث وضع بعض الاقتصاديين افتراضات عديدة وقدموا تحليلات مختلفة تتعلق بتطور ظروف الطلب والعرض وأثاره على التجارة الخارجية، وفيما يلي سيتم عرض هذه النماذج أو المناهج الفكرية بشأن التجارة الخارجية.

أولا / اختبار ليمار ونظرية نسب عناصر الإنتاج

1. **اختبار ليمار : قام ليمار** باختبار إمكانية التنبؤ في نموذج **هيكشروأولين** لقاعدة معطيات صادرات مجموعة من القطاعات واحتساب نسبة رأس المال مؤشر العامل البشري وهذا وفق جدول حيث حدد أن هناك أسباب رئيسية جعلت نموذج **هيكشر** – أولين يتلاشى وهي :[3]

---

[1] زير مي نعيمة، مرجع سابق ذكره، ص 39-40
[2] - حنان بولطيف، مرجع سابق ذكره، ص 50
[3] - كمال سي محمد مدخل الإقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع سنة2005 ص 36

- ✓ أنه نموذج تجاري يقوم بين دول لها مزايا نسبية في عناصر الإنتاج، حيث أن التبادل التجاري يقوم على وجود اختلاف بين الدول فيما تملكه من ثروة في عناصر الإنتاج ومن ثم لا يقوم التبادل بين الدول المتشابه إنتاجها
- ✓ تغيير نسبي لسعر السلعة يؤدي إلى توسع التجارة وإدارة توزيع الدخل ، وهذه الأسباب لم تصمد أمام وقائع أفرزت لنا نظريات حديثة

2. **نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة:** تعتبر النظرية أن عنصر العمل غير متجانس ويحتوي على درجات متباينة من المهارة وترى أن لغز ليونتيف الذي واجه النظرية السويدية يرجع إلى ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من وفرة نسبية في رأس المال البشري ومن ثم يصبح عنصر رأس المال البشري محددا هاما للميزة النسبية [1]

يرى جونز عام 1987 إمكانية الاعتماد على عتصر رأس المال البشري في تفسير أنماط التجارة الخارجية وذلك في المنتجات التي تعتمد على العمالة الماهرة، كما أن حركات رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية نظرا لأنه إذ أمكن للدولة استيراد السلع الوسيطية الداخلة في الإنتاج سلعة ما بأسعار أقل من مثيلاتها في السوق الداخلي فالنتيجة أيضا هي زيادة القدرة التنافسية لهذه الدولة في إنتاج السلعة.

ثانيا / نظرية معدل التبادل التجاري الدولي لليند والتجارة مابين الصناعات

قبل التطرق إلى التجارة مابين الصناعات سوف نلم بنظرية معدل التبادل الدولي **لشافين ليندر** سنة 1961 وفحوى هذه النظرية والتي تأتي من خلال رفضه للنظرية السويدية لنسب عامل الإنتاج وفيما يلي نتطرق إلى مضمون نظرية معدل التبادل الدولي **لليندر** وكذا التجارة مابين الصناعات [2]

1- نظرية معدل التبادل لليندر : يرى الاقتصادي السويدي ليندر سنة 1961 أن التجارة الخارجية ترتبط بالمزايا النسبية، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الإنتاج ولا يعني هذا أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج قيمة له في تفسيير التبادل الدولي ، ولكنه يعني أن قيمته محدودة ، ولذا فإن الأمر يتطلب البحث عن موارد أخرى، وفي تفسيره للتبادل الدولي فقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية ومنتجات الماد الأولية ولتدعيم مبدأ ليندر قدم الأسباب التالية:

- ✓ الطلب الداخلي يمكن المنتج من الإنتاج محليا وبذلك يستطيع حل المشاكل التي قد توجد عند استخدام أحد الفنون الإنتاجية الجديدة ثم ينطلق بعد ذلك إلى السوق الخارجي.

---

[1] - عبد القادر السيد متولي الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات دار الفكر ناشرون وموزعون عمان 2011 ص 9

[2] - عابي وليد مرجع سابق ذكره ص 32

- ✓ زيادة حجم الإنتاج قد تؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، خصوصا إذا كان المجال الصناعي متقدما بدرجة كافية
- ✓ لايمكن تعديل نوع السلع أو تطوير سلع جديدة إلا في السوق المحلي

خلاصة ذلك أن دوال الإنتاج من الممكن أم لا تكون واحدة في كل الدول على عكس ما تذهب إليه نظرية **هيكشر – أولين** ومع ذلك فإن الدولة لن تقوم بتصدير السلعة أو السلع التي يكون فيها الطلب الداخلي عليها قويا إلا لدولة تكون على استعداد لاستهلاكها ، لان الكمية المستهلكة وطبيعتها تعتمد على مستوى المعيشة ومستوى الأجور إلى حد كبير

خلاصة تحليل ليندر :

- ➢ يلغى افتراض الطلب المتمثل بنظرية إجمالية عن أثر الدخل على الأذواق، ثم اثر هذا الأخير على التكنولوجيا ثم أثر هذه التكنولوجيا على التجارة الخارجية
- ➢ كلما تشابه هيكل الطلب بين دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة وهذا ماأهملته نظرية **هكشر- أولين** بافتراضات ثبات المستهلكين في الدول المختلفة.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

- ➢ أدخلت النظرية في اعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانية التخصص الدولي.
- ➢ أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة والبلدان المتقدمة
- ➢ التزمت المنهج الديناميكي في التحليل
- ➢ تقد تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم

ثالثا/ النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية

تتكون النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية من ثلاث نماذج وهي :

1. **نموذج اقتصاديات الحجم :**يعتبر نموذج اقتصاديات الحجم في التجارة تطويرا وتعديلا لنموذج **هكشر – أولين** لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة فهي تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم والدول الصناعية كبيرة الحجم فالدول الصناعية الصغيرة تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحج في السلع نصف المصنعة أو الوسيطية لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى [1]

[1] عابي وليد مرجع سابق ذكره ص 35

اقتصاديات الحجم (زيادة عوائد المؤسسة) هي نتيجة لتخصص العمل وانخفاض كلفة الوحدة يشجع نزعة الإحتكار في المؤسسة ويشجعها على النمو وتحاول السيطرة على السوق ويصبح من الضروري على الاقتصادي استخدام نماذج المنافسة غير الإحتكارية للتنبؤ بالسلوك.

يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة

2. **نموذج الفجوة التكنولوجية :** يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي بوستر1961 حيث اعتبر إن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيما بينها، وهذا ما يناقض نتائج **هيكشر – أولين** وهذا راجع إلى تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي ، ويركز نموذج الفجوة التكنولوجية فتفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدما من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل مما تنتجه الدول الأخرى،أو السلع ذات التكاليف الإنتاجية الأقل مما يجعل هذه الدولة تكتسب مزايا مستقلة عن غيرها من الدول، كالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول ويتم ذلك بطريقتين:

- زيادة الكفاءة النسبية المكتسبة، لأحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول لأطراف التبادل الدولي، ويترتب عن ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.
- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لاتستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليدها، لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية الازمة لانتاج هذه السلع.

3. **نموذج دورة حياة المنتج:**

بالرغم من قوة النظرية الكلاسيكية التي تغزو التجارة بين الدول إلى الاختلافات التكنولوجية، إلا أن أحد محددات النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة التنافسية وأنماط التجارة ، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغيير مع الزمن في ظل سهولة التكنولوجيا عبر الدول.

نموذج دورة حياة المنتج هو النموذج الأوسع من نموذج الفحوة التكنولوجية والذي طوره الإقتصادي **ريموند فرنون** عام 1966 ويوضح فرنون في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي أسماه دورة حياة المنتج سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث على ميزته النسبية من خلال هذه المراحل التي يمر بها.

4. التجارة الخارجية ضمن التنوع الإنتاجي:

يقصد بتنوع الإنتاج تعدد أنواع السلع أو الخدمة بحيث تختلف بعض وحدات السلعة أو الخدمة نفسها عن بعضها إلى حد ما، ولكنها لا تختلف كلية. أما التنوع الإنتاجي فيرجع إلى اختلاف بعض أنواع السلعة الواحدة عن بعضها بعضا من حيث المواد الأولية المصنوع منها كل نوع، اليد العاملة، والمتانة والقوة والاستمرارية والحجم واللون والشكل والتغليف أو غيرها من خصائص السلعة ويميز كل مشروع النوع الذي ينتجه بعلامة تجارية تميزه عن الأنواع الأخرى من نفس السلعة ، إن الإنتاج المنوع يشكل قسما كبيرا من إنتاج الدول الحديثة والمتطورة.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

المطلب الأول : السياسة الخارجية وأدواتها

تم التطرق إلى أهم الأدبيات والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية والتي أبدت مبدأ التجارة الحرة بين الدول،حيث يعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة ، رغم ذلك فإن الحكومات والدول تتدخل في التجارة بهدف تقييدها، حيث تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية ، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها مما أدى إلى وجود نوعين من السياسات التجارية والتي سيتم التطرق إليهما فيما يلي :

أولا /تعريف السياسة الخارجية

هناك عدة تعاريف حول السياسة الخارجية

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبني، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج [1]
- تعرف على أنها توجيه حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي فيما بين الدول المختلفة من قبل سلطات بلد ما بمبادرة منه أو بقرارات معتمد تشريعيا لمؤسسات دولية أو إقليمية وضمن المحددات السابقة [2]

ثانيا / أهداف السياسة التجارية الخارجية

لسياسة التجارة الخارجية أهداف كثيرة أهمها:[1]

---

[1] جاسم محمد منصور، التجارة الدولية ،دار زاهرن للنشر والتوزيع عمان 2013 ص 125

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنسر والتوزيع عمان 2013ص 369

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
- ✓ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق
- ✓ تشجيع الإستثمار من اجل التصدير
- ✓ زيادة العمالة ومستوى التشغيل ، أو التوظيف في الإقتصاد القومي
- ✓ حماية الصناعة الناشئة أو الوليدة
- ✓ إيجاد ألية للتكييف مع التحولات الإقتصادية العالمية
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية

ثالثا / أدوات السياسة التجارية

للسياسة التجارية أدوات تمكن من التأثير على التجارة الخارجية لبلد ما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم هذه الأدوات مايلي[2] :

1. **الرقابة على الصرف ونظام الحصص.**

- ✓ **الرقابة على الصرف :**يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود في النقد الأجنبي حيث لايتسنى لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في الحدود التي تنص عليها التنظيمات وتعتبر الرقابة على الصرف وسيلة فعالة للتحكم في التجارة الخارجية .
- ✓ **نظام الحصص :** يقصد به فرض قيود على الصادرات والواردات من سلعة معينة

2. **تراخيص الاستيراد .**

يقصد بها تلك التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات تمكينا لهم لاستيراد سلعة معينة من الخارج، وتلجأ الدولة لهذه الأداة من أدوات السياسة التجارية عندما تتحكم أزمة ميزان المدفوعات بها في صورة عجز مستمر وندرة شديدة في العملات الأجنبية.

3. **اتفاقيات التجارة والدفع.**

تعتبر اتفاقيات التجارة والدفع من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية ، والحكمة من اللجوء إليها هي ضمان تعادل الحقوق والديون الناتجة عن تعامل بلد مع البلدان الأخرى

4. **الرسوم الجمركية :**

[1] عبد المطلب عبد الحميد الاقتصاديات على مستوى الإقتصاد القومي مجموعة النيل العربية القاهرة الطبعة 1، 2003 ص 130-126

[2] فواغلة زينب غنام حنان ، اتجاهات التجارة الخارجية في ظل التنمية المستدامة مرجع سابق ذكره ص 42-44

هي ضرائب تفرض على السلع عند عبورها من الحدود الدولية ، وتفرض الضرائب على السلع الداخلة إلى البلاد وتدعى بالرسوم على الواردات أو السلع الخارجية من البلد وتسمى بالرسوم على الصادرات وتقسم إلى نوعين :

- ✓ **الرسوم القيمية :**وهي تلك التي تفرض لنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الضريبة.
- ✓ **الرسوم النوعية:** تفرض كمبلغ معين على وحد السلعة محل الضريبة وهذا الحيز هو الأسهل من حيث إداراتها من الرسوم القيمية

ويمكن تلخيص أدوات السياسة التجارية في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 يمثل أدوات السياسة التجارة .

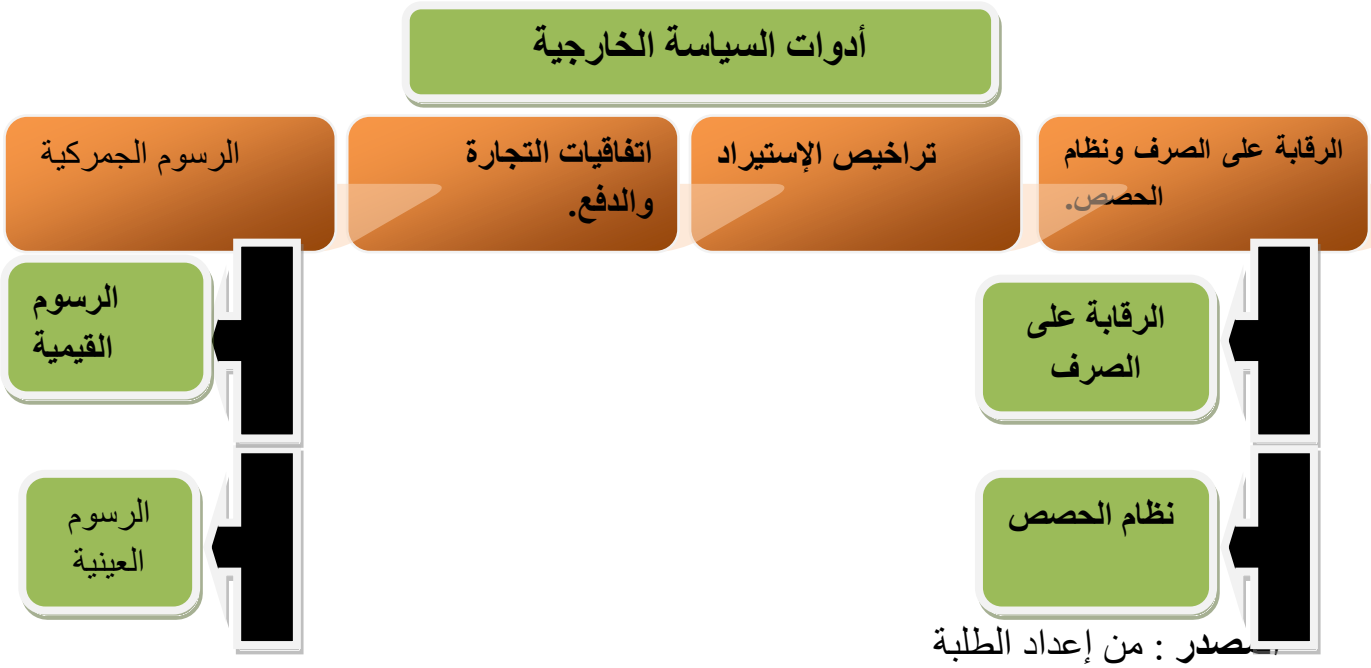

المصدر : من إعداد الطلبة

المطلب الثاني:السياسات التجارية بين الحرية والتقييد

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين،فالدولة قد تعتمد –تبعا لاختلاف النظم الإقتصادية ولأهداف معينة إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية :

1. سياسة حرية التجارة الخارجية:

يقوم نظام الحرية الإقتصادية والتجارية على نظريات **أدم سميث** وأتباعه من الإقتصاديين الكلاسيكيين أمثال **ريكاردو** ، **استيوارت ميل** برفعهم شعار **"دعه يعمل دعه يمر "** عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، وتعرف هذه السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لاتتدخل في التجارة بين الدول من خلال تعريفات جمركية والحصص والوسائل الأخرى[1]

أولا/ تعرف سياسة الحرية التجارية على انها

- إقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تمون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذا لايجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء [2]
- مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما [3]
- كما تعرف بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لاتتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.

ويمكن التمييز بين أبع أشكال من التحرير التجاري

الشكل رقم 2 يمثل أشكال التحرير التجاري

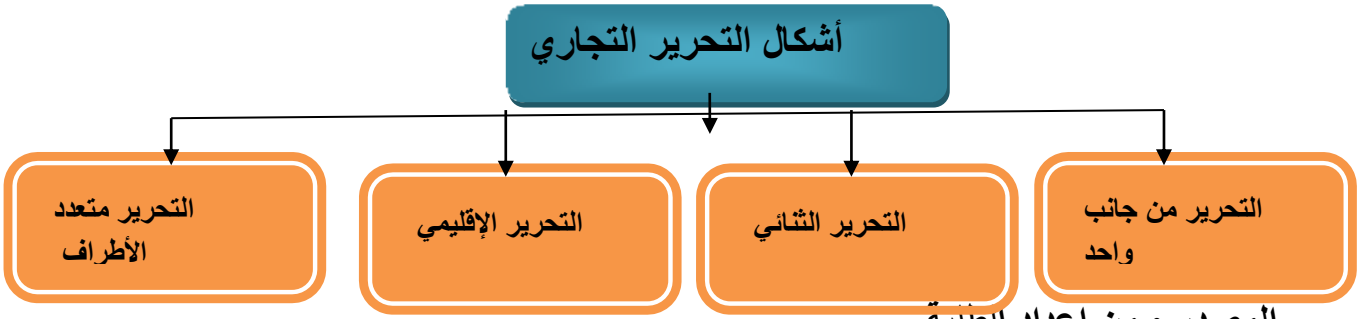

المصدر : من إعداد الطلبة

ثانيا / حجج مذهب الحرية التجارية

يدعم أنصار حرية التجارة مذهبهم بارتباط حرية التجارة مع زيادة النمو الإقتصادي ، ولعل وجود سببية بين مدى الإنفتاح التجاري مع تعاظم النمو الإقتصادي من أكثر الدراسات التجريبية

[1]- وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص 59
[2]- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2007 ص 73
[3] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب العلاقات الإقتصادية الدولية دار الجامعة الإسكندرية 2005 ص 293

انتشارا وشيوعا في فترة التسعينات من القرن الماضي، وهذه الدراسات جاءت لتؤكد العلاقة الإيجابية بين المكسب الاقتصادي للإنفتاح والتحرير التجاري ، ويستند أنصار مذهب الحرية التجارية على عدة حجج من أهمها :

- ✓ **منافع التخصص وتقسييم العمل الدولي:**يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى إتساع نطاق الأسواق العالمية، التي تساعد على التخصص وتقسييم العمل الدولي المبني على أساس إختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن المارد الإقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني [1]
- ✓ **منافع المنافسة :** مناخ المنافسة يساعد على إرتفاع لمستوى الإنتاجية كذلك يزيد الرفاهية الإقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغبته وأحسن الأسعار فالتبادل الحر يسمح لأي دولة الحصول على منتجات بكميات أكبر مما تستطيع إنتاجها بنفسها من ناحية مستوى الإنتاجية
- ✓ **الحرية تشجع التقدم الفني:** تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع ، مما يؤدي إلى تحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني ، وبالتالي يضمن العالم جودة المنتجات وبأسعار أقل كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه ويستفيد المستهلك في النهاية للمنافسة القائمة بين المنتجين ، ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق فيرتقي الهيكل الصناعي بها
- ✓ **الحماية تشجع على التقدم الفني:** تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع مما يؤدي إلى تحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني ، وبتالي يضمن العالم جودة المنتجات وبأسعار أقل كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه ويستفيد المستهلك في النهاية من المنافسة القائمة بين المنتجين، وبتالي انتقال التكنولوجيا دون عوائق، فيرتقي الهيكل الصناعي بها.
- ✓ **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار العالم :** تعتبر هذه الحجة من بين أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية ، وأساس سياسة إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة بوجه عام ، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات ، وبما أن التجارة ، ماهي إلا وسيلة لتبادل السلع والخدمات ، فلن تستطيع الدول أن تصدر الفائض من إنتاجها دون أن تستورد فائض العالم الخارجي [2]

2. سياسة حماية التجارة (التقييد)

مفهوم سياسة الحماية التجارية :يقصد بسياسة الحماية التجارية على أنها تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات الدار الجامعية الإسكندرية 2002-2003 ص 338
[2] وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص 61

المنافسة الأجنبية وقد تتم تلك السياسة التقليدية قي شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول السلع الأجنبية .

يمكن تعريفها على أنها الإجراءات والأساليب التي يمكن من خلالها الحد من المنافسة الأجنبية بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ، وذلك عن طريق الرسوم الجمركية ، أو مختلف القيود الكمية أو التنظيمية والفنية مما يؤدي إلى تقليل حجم الواردات .[1]

وتعرف بأنها نظام اقتصادي يعمل على حماية التجارة والصناعة من خطر المنافسة وذلك بفضل التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة

حجج الحماية التجارية: يستند أنصار حماية التجارة إلى حجج بعضها إقتصادي وبعضها غير إقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي

1- **الحجج غير الاقتصادية**

تتلخص أهم الحجج غير الاقتصادية فيما يلي :

- **الدفاع والأمن :** وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية ، فحتى أدم سميث اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة عندما كتب بقول "الدفاع أكثر أهمية من الثروة" فكل البلدان معرضة لخطر الحرب ، وقد تشعر الدولة أن أمانها معرض للخطر ، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعداد جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها وديمومتها.[2]
- **المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية** : يؤدي تحرير التجارة الخارجية والإنفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية.
- **حماية القطاع الزراعي**
- **الدين والأخلاق**: فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة ، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية .

2- **الحجج الاقتصادية:** تتلخص حججهم فيما يلي

- إن حرية التجارة الخارجية تسمح لكل دولة بان تتخصص في إنتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية، ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة

[1] رضا عبد السلام ، العلاقات الدولية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2207 ص 80-81
[2] زينب حسن عوض الله ، الإقتصاد الدولي دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2004 ص 281

- لاستطيع الدول المتمعة بمزايا الإنتاج إلا في ظل تبادل دولي يمكن الدولة التي تتمتع بميزة نسبية وميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى منها على احتياجات من السلع التي تعاني من نقص فيها.
- تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق ، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل، فسياسة حرية التجارة تتسع لهذه المشروعات بزيادة الإنتاج وتصديره ، وتخفيض التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة
- منع الإحتكارات،فإذا وجدت الحماية فان كثير من المشروعات التي تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع مستوى أسعار سلعها وأن تقلل من كميات الإنتاج، وأن تبيع منتجاتها إلى المستهلكين مما ساءت جودتها، وبتالي يعمل على الإحتكار على الإسراف في استخدام الموارد واستغلال المستهلك ، مما يسبب أضرار للإقتصاد القومي والرفاهية الإقتصادية معا.
- تشجيع التنافس الدولي ، تحمله من تحقيق أقصى قدر من الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم وتعظيم الأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج
- إن إتباع سياسة حرية التجارة يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي .
- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل الموارد الإقتصادية وزيادة مستوى التشغيل في الإقتصاد القومي لكل دولة [1]

ويمكن نلخيص الحجج التي تشرح كل من حرية التجارة وتقييدها فيما يلي:

الشكل رقم 03 يمثل الحجج التي تشرح كل من حرية التجارة وتقييدها

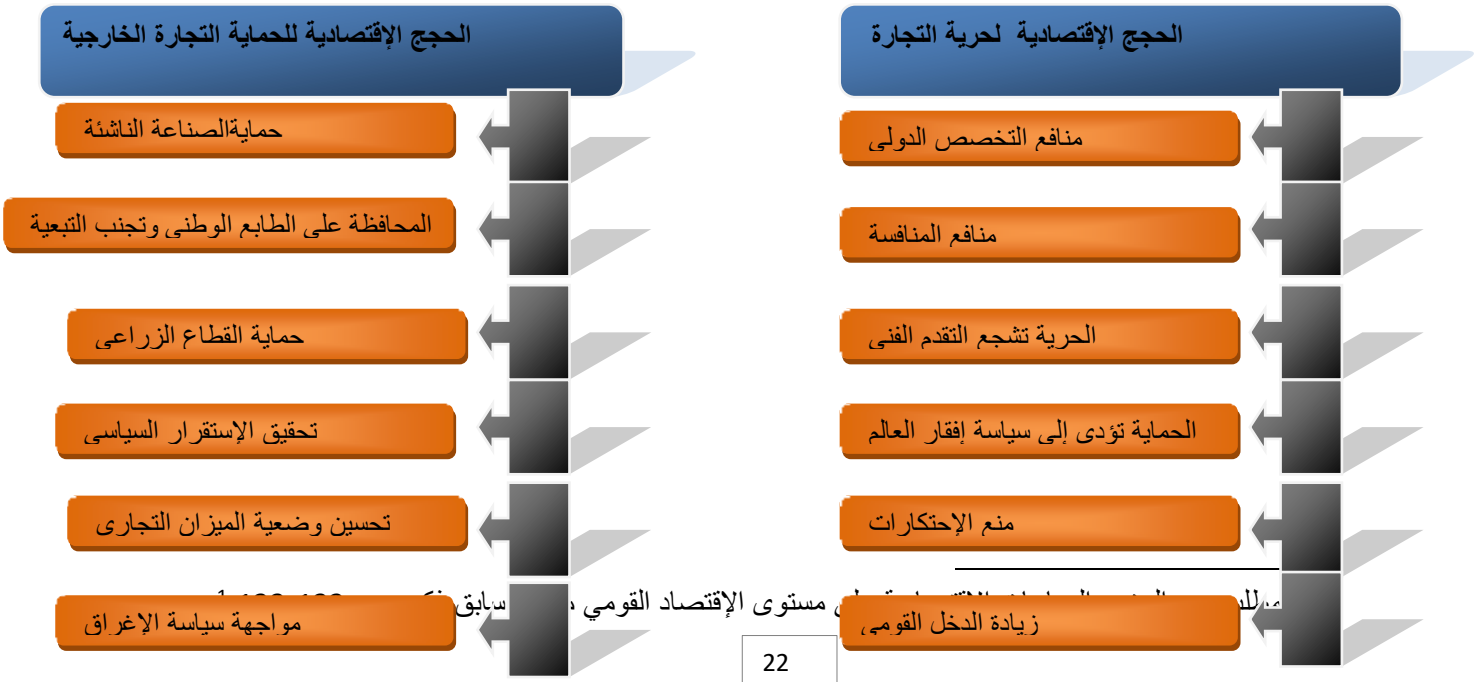

[1] مستوى الإقتصاد القومي ، مرجع سابق ذكره.

المصدر: من إعداد الطلبة

الأثار الإقتصادية السلبية للسياسات التجارية الحمائية :

أثرت السياسات الحمائية بين الأقطاب التجارية الكبرى تأثيرا كبيرا على مستويات عديدة نذكر منها :

1- الأثر الإقتصادي للسياسات التجارية الحمائية (الحرب التجارية) : تشير السياسة التجارية إلى اللوائح والإتفاقيات التي تتحكم في الواردات والصادرات إلى الدول الأجنبية ، وتتولد عن هذه السياسة مايسمى ، ب"السياسة التجارية الحمائية" وموقف تتبناه بعض الدول لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، وقد تعمل على المدى القصير لتعزيز إنتاج المحلي والأعمال التجارية ، ولكن على المدى الطويل، يمكن للحمائية التجارية أن تجعل بلدا وصناعاته أقل قدرة على المنافسة في التجارة الدولية .

ونتج عن هذه الحمائية مايسمى "الحرب التجارية " وهي ليست وليدة الحاضر في العلاقات الدولية ، المبدأ الإقتصادي الشهير "دعه يعمل دعه يمر" لأدم سميث جاء بالأساس لمواجهة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية أو مواجهة السياسات الحمائية، ليرجع صدى هذا المصطلح بعد الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين والإتحاد الأوروبي وكذا دول أخرى وما تبعها من إرهاصات على باقي الإقتصاديات الأخرى . فالتظام التجاري العالمي شهد عدة تحولات في العقود الماضية أهمها: الغتجاه غلى التعديدة القطبية، التغيير الحاصل في الهيكل السلعي للتجارة ، والتغيير في السياسات التجارية لدول العال

المطلب الثالث: العوامل المحددة نحو الحرية أو الحماية التجارية

هناك عدة عوامل تحدد التوجيهات الإستراتيجية للسياسات التجارية نحو الحماية أو التحرير، والواقع العملي لهذه المذاهب ، يشير إلى أنه ليس هناك دول تتبع بصراحة مذهبا دون أخر، إنما نجد أن معظم الدول تتبع في سياستها التجارية الخارجية مزيجا بين المذهبين (الحرية والحماية)،ولكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجيهات الدولة، ومن بين العوامل التي تحكم في اختيار سياسة الحرية أو الحماية نذكر مايلي : [1]

- **النظام الاقتصادي وفلسفة الدولة :** يتحدد النظام الإقتصادي السائد في أي بلد بالعلاقة أو بالنسبة بين القطاعين العام والخاص من حيث الملكية لوسائل الإنتاج و/أو إدارتها وذلك بالاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي (الدخل الوطني، وتشغيل القوى العاملة، وتكوين رأس المال الثابت .....الخ) وترتبط تركيبة النظام الاقتصادي، واستمراره بالفلسفة السيادية التي تقود الدولة المعينة، وعليه فإن النظام الاقتصادي يرتبط مصيره

[1] هوشيار مرجع سابق ذكره ص 383-391

بالفلسفة السياسية للدولة هو الذي يحدد التوجيهات الإستراتيجية للسياسات التجارية بين الحرية والتقييد.

- **مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرات الذاتية على المبادرة والابتكار:** إن الجهاز الإنتاجي في بلد ما وبكافة مكوناته البشرية والتكنولوجية، يمكن أن يصنف حسب استجابته لتغيرات الطلب في الأسواق المحلية والدولية إلى مستويات أو معدلات متباينة من المرونة، والتي تحدد بدرجة تدفق السلع والخدمات والموارد والمعلومات فيما بين أجزاء الاقتصاد وضمن علاقاته الهيكلية
- **درجة حساسية الاقتصاد المحلي تجاه تغيرات القطاع الخارجي :** تبرز حساسية اقتصاد محلي تجاه التغيرات التي تحدث في القطاع الخارجي نتيجة لاندماج هامشي لهذا الاقتصاد الذي يعاني من التشوه الهيكلي بمركز أو مراكز معينة في الاقتصاد العالمي،وتعتمد درجة هذه الحساسية على الأهمية النسبية لحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والمعلومات في كل من الاستثمار، التشغيل ، والدخل والأسعار، وهنا كلما ارتفعت درجة الحساسية ازدادت مخاوف صناع القرار من الانفتاح الأكثر على الاقتصاد الدولي ومن تحرير التعاملات التجارية .
- **تطور المعلومات ومدى انتشارها :** أسهم تطور المعلومات وانتشارها السريع في تكريس الشفافية في المعاملات الاقتصادية الدولية ، وهذا ماكشف كثيرا عن مزايا وعيوب هذه التعاملات وعلى إمتداد ساعات اليوم ، حيث يمكن متابعة تقلبات الأسعار والكميات والأنواع لمختلف العروض المتنافسة وتقدير تغيرات الطلب العالمي والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية
- **الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية:** إن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ومن ثم منظمة التجارة العالمية قد أسهمتا في دعم سياسة التحرير التجاري من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف.[1]

[1]- وليد عابي تحرير التجارة الخارجية مرجع سابق ذكره ص 64-65

خلاصة

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الخارجية ، حيث تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم،ويستند قيامها إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي

كما درس النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بين الدول وفق تسلسلها الزمني ، فقد حاولت توضيح منافع كل نظرية حيث تعتبر كل نظرية مكملة للنظرية السابقة، بحيث لم تستطع أي نظرية من النظريات المدروسة وضع تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول.

وفي الأخير تطرقنا إلى السياسات التجارية ، والتي تنقسم إلى اتجاهين الأول يقوم على أساس تحرير التجارة وترك التجارة حرة بين الدول وإزالة كل القيود والعراقيل التي تعرقل ذلك والحجج التي إعتمدوها في ذلك ، أما المذهب الثاني يدعو إلى تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية، من خلال فرض القيود معتمدين على حجج وأدلة تبرهن اتجاههم

الفصـــل الثاني

موضع الجزائر من النظامين الحمائي ونظام التبادل الحر.

مقدمة الفصل

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية والعربية تحولا كبيرا نتيجة التوجه نحو الإقتصاد الحر وتحرير تجارتها الخارجية وإقامة منطقة التبادل الحر بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما دفعها إلى الارتباط بعلاقات إقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ومن خلال هدا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم التحولات الإقتصادية والمراحل التي مرت بها الجزائر والمغرب .

من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :تطبيق الجزائر لنظامي الحماية والتبادل الحر

المبحث الثاني: إتفاقية التبادل الحر بين المغرب والإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث:تقييم اتفاق الشراكة الجزائري والاوروبي ومقارنته بنظيره مع المغرب

الفصل الثاني: موضع الجزائر من النظامين الحمائي ونظام التبادل الحر

مقدمة الفصل

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 اتبعت سياسة حمائية بغية التحكم في قطاع التجارة الخارجية ,و ضمان تموين الاقتصاد الوطني بكل الحاجيات الضرورية لمواصلة عملية التنمية ,كون أن الاقتصاد في تلك الفترة كان مبني على توجهات اشتراكية , وكذا محاولة الدولة حماية المنتج المحلي كونه في مرحلة إرساء قاعدة صناعية ,معتمدة على آليات الرقابة على قطاع التجارة الخارجية ما بين 1962و 1969,لتتوجه مع بداية

سبعينات القرن العشرين إلى اعتماد الاحتكار كنظام قائم بحد ذاته ,وتزامن ذلك مع صدور مراسيم و إجراءات تنص على احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية

واهم ما ميز الجزائر بعد الاستقلال هو الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المزرية ,نتيجة الدمار الذي لحق بها من طرف المستعمر الفرنسي نذكر منها:

- ❖ -عجز مالي كبير
- ❖ -اقتصاد هش
- ❖ -وضعية اجتماعية مزرية
- ❖ -معظم الوحدات الاقتصادية شاغرة بسبب رحيل الموظفين الجزائريين[1]

المبحث الاول :تطبيق الجزائر لنظامي الحماية والتبادل الحر

المطلب الاول :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الرقابة (1962-1969)

امام الوضعية الصعبة التي ورثتها الجزائر بعد استقلالها سنة 1962,بادرت الجزائر الى اتخاذ جملة من الاصلاحات بهدف حماية الصناعة المحلية ,وقد تمثلت هذه الاجراءات في اصدار قوانين و مراسيم تحوال من خلالها تنظيم قطاع التجارة الخارجية و مراقبتها ,مستندة في ذلك على المواثيق التشريعية الاولى "كبرنامج طرابلس "و المنعقد في جوان 1962 والذي نص على "ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية و تجارة الجملة و الاشراف على تنظيمها

نفس الاتجاه مع ميثاق طرابلس 1964 حيث اكد على "مبدا تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية , و ذلك بالتركيز على تأميم قطاع التجارة و تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها وتلك التي يجب استيرادها" 2

أولا: اليات الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1962-1969

لأجل فرض الدولة رقابتها على قطاع التجارة الخارجية ,وتحقيق التنمية المنشودة ,لجات الجزائر الى استخدام اليات الرقابة على قطاع التجارة الخارجية وهو ما نوجزه في الاتي :

- الرقابة على الصرف
- التعريف الجمركية
- نظام الحصص و التجمعات المهنية للشراء

ثانيا: تطور التجارة الجزائرية في مرحلة الرقابة1962-1969

اهتمت الجزائر بعد الاستقلال بقطاع التجارة الخارجية عللا حساب التجارة الداخلية وهو مايفسر إدارة السلطة الجزائرية حماية الاقتصاد الوطني الذي هو في مرحلة الانطلاق، وبتالي فقد أوكلاحتكار واردات بعض السلع إلى بعض المؤسسات الوطنية ، وكذا مجموعات الشراء المهنيين التي تعمل وفق مجموعة من فروع النشاط الاقتصادي ، سنتطرق إلى تطور رصيد الميزان التجاري خلال مرحلة الرقابة وكذا هيكل المبادلات وتوزيعها الجغرافي.

[1] وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص 235

2-1 تطور الميزان التجاري خلال مرحلة الرقابة 1962-1969: من خلال رصد تطور الصادرات والواردات خلال مرحلة الرقابة للفترة 1962-1969، فالملاحظ هو تذبذب في رصيد الميزان التجاري بين تحقيق رصيد موجب في سنوات ورصيد سالب في سنوات أخرى ، وهذا مايوضحه الجدول الموالي الذي يبين تطور بين الصادرات وكذا رصيد الميزان التجاري.

الجدولرقم 01 يمثل : تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 1962-1969

الوحدة : مليون دج

	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3781	3610	3589	3146	3070	3572	4098	4611
الواردات	3602	3437	3471	3314	3154	3154	4023	4981
الرصيد	179	173	118	-168	-84	418	7	-370
نسبة التغطية	104.96	105.03	103.39	94.39	97.33	113.25	101.86	92.57

المصدر من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع www.ons.dz. [1]

من خلال تحليل بيانات الجدول نلاحظ الإنخفاض المستمر للصادرات الجزائري من سنة1962إلى غاية 1966، وذلك راجع إلى خروج الجزائر من منطقة الفرنك وكذا شغور المؤسسات لانها كانت تابعة للمستعمر الفرنسي، لترتفع الصادرات سنة1967 أين بلغت حوالي 3572 مليون دج.، لتواصل الإرتفاع سنتي 1968و1969 حيث بلغت على التوالي 4098و4611 مليون دج، وهذا راجع إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

أما من جانب الواردات فالملاحظ هو الإنخفاض المستمر خلال الفترة1962-1967، حيث بلغ سنة1962 حوالي 3602 مليون دج ليصل إلى 3154 مليون دج سنة 1967، وهذا راجع إلى الإجراءات التي إتخذتها الدولة من خلال مراقبتها على التجارة الخارجية ومن سنة1968 إرتفاع حجم الواردات حيث بلغ 4023 مليون دج ، ليواصل الإرتفاع سنة 1969 حيث بلغ حجم الواردات 4891 مليون دج وهذا راجع إلى زيادة الإستثمارات

أما من حيث الميزان التجاري عرفت تذبذبا بين تحقيق رصيد موجب في فترات وسالب في فترات أخرى ، ففي سنوات 1962-1963-1964 حقق رصيد موجب بلغ على التوالي 179 مليون دج و118173 مليون دج و مليون دج ، ليقف بعذ ذلك رصيدا سالبا خلال سنتي 1665-1966 حيث بلغ 168 مليون دج ، ليحقق أكبر رصيد موجب خلال الفترة 1967 بلغ 418 مليون لينخفض بعدها رصيد الميوان التجاري سنة 1968 ليبلغ 57 مليون دج وذلك راجع لزيادة حجم الواردات

أهم مايمكن ملاحظته على واقع التجارة للفترة 1962-1969 هو فعالية أليات الرقابة مما سمح بتحقيق فوائض في الميزان التجاري ولكن مع متطلبات التنمية وإرساء قاعدة صناعية أستلزم زيادة الواردات خاصة سلع التجهيزمما نجم عنه تحيق في الميزان التجاري

2-2 التركيبة السلعية للمبادلات التجارية خلال الفترة 1962-1969 :

[1]- المصدر من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع www.ons.dz.

الجدول الموالي يوضح تركيبة الصادرات والواردات خلال مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية خلال الفترة (1962-1969)

الجدول رقم 02 يمثل : التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية للفترة 1962-1969

		1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
المواد الغذائية	الصادرات	1151	1394	1138	931	579	643	929
	الواردات	766	915	781	713	827	712	654
الطاقة والمحروقات	الصادرات	2168	1933	1690	1819	260	2902	3291
	الواردات	249	35	25	33	50	62	78
المنتجات الخام	الصادرات	312	148	188	151	108	235	203
	الواردات	213	226	253	212	214	242	308
سلع التجهيز	الصادرات	42	50	57	91	57	74	68
	الواردات	609	548	537	615	691	1245	1515
منتجات نصف مصنعة	الصادرات	54	51	52	73	192	202	70
	الواردات	431	562	581	523	595	922	1361
السلع الإستهلاكية	الصادرات	20	12	20	15	30	41	49
	الواردات	1109	1186	1135	1057	807	841	1065
سلع اخرى	الصادرات	01	-	-	-	-	-	-
	الواردات	60	-	-	-	-	-	-
المجموع	الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
	الواردات	3737	3472	3312	3153	3154	4024	4981

المصدر:من الديوان الوطني للإحصاء حوصلةحول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقعwww.ons.dz.[1]

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات الجزائرية من المواد الغذائية والمشروبات قد عرفت تذبذبا واضحا، لكن في الغالب في تراجع مستمر ، حيث بلغت 1963 حوالي 1151 مليون دج لتنخفض في سنة 1969 الى 929 مليون دج، وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات الفلاحية الناتج من جهة عن العجز الغذائي في الجزائر، ومن جهة إلى ضعف المنافسة سواء بالنسبة للسعر أو الجودة .

اما من جهة الصادرات للمحروقات فالملاحظ هو الإرتفاع التدريجي لصادراتها حيث تشكل في الغالب نسبة تفوق 50% من إجمالي الصادرات

أما من جهة الواردات فالملاحظ خلال الفترة (1962-1969) هو الإرتفاع المتزايد في واردات سلع التجهيز ، وتزامن الإرتفاع الكبير للواردات المجهز والمنتج نصف مصنع ، أما الواردات من السلع الغذائية فقد شهدت لفترة انخفاضا من 799 مليون دج إلى 654 مليون دج سنة 1969[2]

[1]- المصدر السابق

[2]وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص240-244

3-2 التوزيع الجغرافي لهيكل المبادلات التجارية للفترة (1962- 1969) : الملاحظ على هيكل الواردات الجزائرية خلال (1962-1969) ـأن مانسبته60 % من الإحتياجات الوطنية تم تغطيتها من السوق الفرنسية وهو مايوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 03 يمثل الموردين الرئيسيين للجزائر للفترة (1963-1969)

الفترة	1963-1969
فرنسا	60%
ألمانيا	20%
دول أخرى	20%

المصدر:من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع[1].www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن فرنسا تستحوذ على حصة الأسد بنسبة بلغت حوالب 60 بالمئة خلال فترة (1963-1969) وألمانيا بنسبة 20 بالمئة خلال نفس الفترة، ويبرز بعض الكتاب الهيمنة الفرنسية على واردات الجزائر بطبيعة خظ القرض، وكذا حجم المساعدات المقدمة للجزائر، حيث كانت تنظر السلطة إلى هذه المساعدات كتعويض عن حرب التحرير ، وليس كهبة من دولة فرنسا[2]

المطلب الثاني:التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

أولا: مفاهيم عامة حول الشراكة الاوروجزائرية أسباب قيامها وأهدافها

1- تعريف الشراكة الأوروجزائرية :

يعتبر هذا الإتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، إذ يعزز التحول نحو الإقتصاد السوق ويؤكد إنفتاحالإقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ عملت الجزائر

على إستقطاب الشركاء الأجانب بتهيئة الظروف الملائمة وإتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروربين يقبلون على الإستثمار كمنح التسهيلات الإدارية، من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب، وضمانالسير الحسن لاستثماراتهم والقيام باصلاحاتجبائية بغية توفير مناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة إضافة إلى وضع قوانين تنظم الإستثمار ، واصبح من الممكن للمستوردين الحصول على النقد الأجنبي بحرية لتمويل وارداتهم باستثناء قائمة معينة من السلع التي فرض عليها حضر مؤقت من السلطات .

بعد أن وقعت كل من فلسطين ، الأدرن، تونس ، المغرب، مصر إتفاق الشراكة مع الإتحادالأوروبي جاء دور الجزائر ، حيث بدأ التحدث عن موضوع الشركة بالنسبة للجزائر في 12 أكتوبر 1993،أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت 1997 لتشهد إنقطاعا بين ماي من نفس السنة وأفريل 2000، بسبب الأوضاع السياسة

[1]المصدر من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع .www.ons.dz

[2]وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص243

والإقتصاديةوالإجتماعية للجزائر ، ثم تستأنف من جديد مسجلة 03 جولات إنتهت خلال سنة2000 بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في 12/05/ 2001بالعاصمة البلجيكية ، ليثمن في 19 ديسمبر من نفس السنة بعد 4 سنوات من المفاوضات ثم عقد إتفاق الشراكة بين الجزائر والغتحاد الأوروبي أخيرا في 22 أفريل 2002 في مدينة فالنس والذي يقضي بدخول الجزائر إلى منطقة النبادل الحر لبحر الأبيض المتوسط 2010.

تتسم هذه الإتفاقية بكونها تمنح قدرة إنتقالية من 12 سنة وصولا إلى مستوى الصفر جمركيا ، وهي تميز بين 03 قوائم (المواد الخام، المنتجات الوسيطية، حيث تفكك عليها الرسوم ابتداء من 2008 ، على مدى 07 سنوات والنتجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم عليها10 سنوات) وستكون سنة 2017 نهاية الفترة الإنتقالية لإزالة الرسوم الجمركية .

1-أسباب الشراكة الجزائرية مع الإتحادالأوروربي

- ❖ طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي.
- ❖ دخول الجزائر في إتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقفها ضمن المجموعة المتوسطية، ويمكنها من دعم برانامج الإصلاح الإقتصادي ، والإستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة .
- ❖ إدراك الجزائر أن إتفاق الشراكة يعد إطار مناسبا يساعدها على جذب المزيد من الإستثمارات الأوروبية المباشرة في صورها المختلفة، ويساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية والتشغيل، ورفع مستوى النمو.
- ❖ توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يحسن العلاقات والتعاون في كل الميادين
- ❖ توسيع المبادلات وضمان تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة بين الطرفين
- ❖ تشجيع الاندماج المغاربي من خلال تشجيع المبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية [1]

2-أهداف الجزائر من الشراكة الأورورمتوسيطية

- ➢ الإرتباط بواحد من أكبر القوى الإقتصادية حتى تتمكن من التسريع في إندماجها في الإقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الإقتصادية إلى المستويات الأوروبية
- ➢ الإستفادة من الأسواق الأوروربية والمساعدات والقروضالماليةوالإستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات
- ➢ خلق مناخ مناسب لتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية، وتشجيع الإستثمار في الجزائر[2]

ثانيا: تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي:

أفرزت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إنعكاسات على الميزان التجاري خلال هذه الفترة وعلى هيكل الصادرات والواردات والجدول التالي يبين حجم التبادلات التجارية خلال الفترة 2005-2014 :

1-الميزان التجاري في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

[1] فيصل لوصيف أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة كجزءلنيل شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتورة في علوم التسيير تخصص الاقتصد الدولي جامعة سطيف سنة 2013-2014 ص 161

[2] دراسات اقتصادية ، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع العدد 10، السنة 2008، ص 51

الجدول رقم 04: الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005-2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	2.11	11.7	14.4	21	20.7	20.7	24.6	26.3	28.7	29.6
الصادرات	25.5	28.7	26.8	41.2	23.1	28	37.3	39.7	41.2	40.3
الميزان التجاري	14.3	17	12.4	20.2	2.4	7.3	12.7	13.4	12.5	10.7

لمصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي للجمارك

من خلال الجدول نلاحظ بداية إرتفاع الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 وانخفض عام 2007 بـ1.9 مليار دولار عام 2008، حيث سجلت أعلى قيمة بـ41.2 مليار دولار 21 مليار دولار من الواردات نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية وإنخفاضها تارة أخرى بسبب تقلب أسعار المحروقات وهذا ما نلاحظه عام 2009 حيث إنخفضت قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي 18.1 مليار دولار ثم عاد للإرتفاع مرة أخرى من 2010 إلى 2013 ووصلت إلى 41.2 دولار وهي نفس القيمة المسجلة عام 2008 لتسجل عام 2014 ما قيمته 40.3 مليار دولار .

أما واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي سجلت ارتفاعا من 11.2 مليار دولار عام 2005 إلى 29.6 مليار دولار عام 2014، وهذا راجع للرفع التدريجي للقيود الجمركية من طرف الجزائر، مايعيني أن الجزائر بقيت تعتمد في صادراتها نحو الإتحاد الاوروبي على المحروقات، وتشكيل ميزان المدفوعات من غير محروقات ضعيف جدا فس ظل التحدي المتمثل في انفتاح المتزايد للإقتصاد الوطني ، فبالرغم من عملية التفكيك الجمركي وتسجيل إرتفاع في الميزان التجاري لصالح الجزائر لكنها لم تتفيد من رفع القيود الجمركية بسبب عدم وجود إنتاج وطني خارج المحروقات التي تمثل أكثر من 97 %من مداخيل الجزائر.

2- الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

الجدول رقم 05 : الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2014

الوحدة مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات إستهلاكية أخرى	المجموع مليار دولار
2005	115	1447	329	2111	120	5228	1988	11.33
2006	107	1553	439	2968	81	4798	1874	11.82
2007	202	2042	690	3634	97	5597	2165	14.42
2008	451	3188	748	6447	111	7795	2421	21.16
2010	731	274	731	5786	213	8297	2201	20.70
2011	935	4601	792	6832	221	8675	2560	24.16
2012	3349	3413	1059	7082	18	8451	2817	26.33
2013	2696	4138	1137	7530	235	9653	3334	28.72

2014	1617	4820	1171	7963	313	10.145	3466	29.50

المصدر :معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات 2014

من خلال الجدول نلاحظ الإرتفاع الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية منالإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2014، حيث إنتقلت من قيمة 11.33 مليار دولار عام 2005 إلى 29.5 مليار دولار عام 2014، محققة بذلك درجة نمو بلغت 18.2 مليار دولار، وارتفعت عام 2007 إلى 14.42 مليار دولار وبلغت عام 2008 أكبر قيمة قدرت ب 21.16 مليار دولار، ثم سجلت عام 2010 انخفاضا ضئيلا لتعود للارتفاع عام 2011 إلى 24.6 مليار دولار، ثم ارتفعت عام 2012و 2013 2014 إلى 29.5 مليار دولار ، أما أكبر نسبة من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي هي عبارة عن منتجات التجهيز الصناعية حيث انتقلت من 5.22 مليار دولار عام 2005 إلى 10.14 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 100% تقريبا، ثم تأتي بعدها النتجات نصف مصنعة حيث إنتقلت من 2.11 مليار دولار عام 2005 إلى 7.96 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 380 %ثم تأتي المنتجات الغذائية بعدها، حيث انتقلت من قيمة 1.44 ملليار دولار عام 2005 إلى 4.82 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 334% من معدل النمو وتمثل حوالي 20 بالمئة من إجمالي الواردات

أما بالنسبة لموردي الجزائر بمختلف المنتجات فيما يخص عملية الإستيراد من دول الاتحاد الأوروبي لعام 2014، نعبر عنه بالدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم04: رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الإستيراد لسنة 2014

الوحدة : مليون دولار

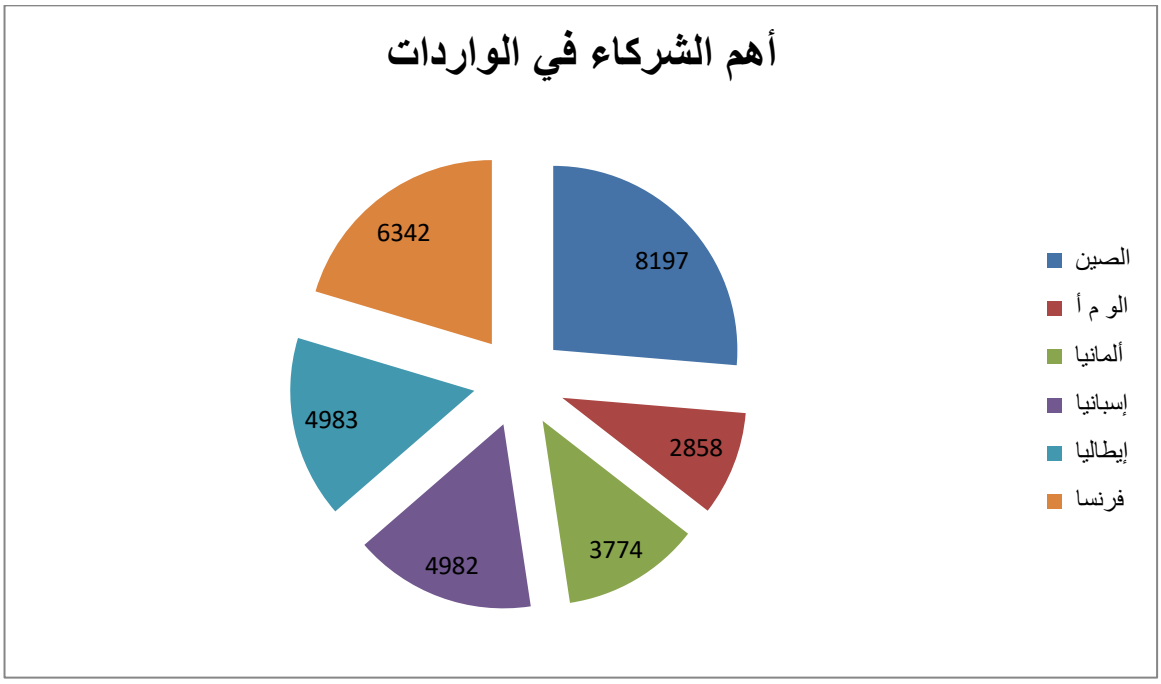

المصدر : المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك

نلاحظ من خلال الرسم البياني للدول الستة التي تعتمد عليها الجزائر في وارداتها تصدر أربع دول أوروبية لقيمة الواردات، حيث نجد فرنسا في المرتبة الثانية ب6.34 ماليار دولار، ثم إيطاليا ب4.98 مليار دولار،

إسبانيا 4.98مليار دولار ، ثم ألمانيا ب3.77 مليار دولار، وعليه يمكن القول بأن دول الإتحاد الأوروبي المذكورة في الرسم البياني تسيطر على واردات الجزائر ، مما جعل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر بحكم الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تؤثر بشكل كبير في علاقاتها التجارية مع الجزائر [1]

3- الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

تتمثل أغلب الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي في المحروقات، غير أننا سنتطرق لهيكل السلع الكلي للصادرات نحو الإتحاد الأوروبي لتبيان نسبة الصادرات خارج المحروقات وإضهار مدى إستفادة الجزائر من إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية التي من المفترض أن تعمل على تطوير صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي، والجدول التالي يبين لنا قيمة المنتجات من مجموع الصادرات

الجدول 06 تطورالصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2014 [2]

الوحدة : مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات إستهلاكية أخرى	المجموع مليار دولار
2005	24989	48	35	503	0	11	6	25592
2006	28004	49	45	622	0.04	18	13	28751
2007	25924	47	47	789	0.25	20	12	26836
2008	40334	55	80	1042	0.40	34	6	41551
2009	22555	45	36	523	0.07	19	4	23182
2010	27097	45	27	918	0.20	14	5	28106
2011	35760	126	74	1302	0.11	8	8	37272
2012	39760	122	60	1314	0.05	15	3	41274
2013	39760	122	60	1314	0.05	15	3	41274
2014	38216	88	60	2142	0.34	4	2.4	40512

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات من المحروقات عرفت ارتفاعا مستمرا منذ عام 2005 بقيمة 25.59 مليار دولار إلى غاية عام 2008 بقيمة 41.55 مليار دولار، أي بقيمة 15.96 مليار دولار وهي بأعلى قيمة مسجلة للفترة 2005-2014، لتسجل عام 2009 تراجعا إلى 23.18 مليار دولار ، أي سجلت انخفاضا بقيمة 18.37 مليار دولار، أي بزيادة بقيمة 9.17 مليار دولار، ثم إرتفعت عام 2012و 2013 إلى

[1] د بمراح محمد جواد ،مجلة بعنوان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروربي2005-2014 العدد رقم 20 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ص347

[2] المصدر معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات 2014

قيمة 41.27مليار دولار على التوالي بزيادة قدرت بقيمة 4 مليار دولار مقارنة بسنة 2011، لتسجل تراجعا طفيفا عام 2014 إلى قيمة 40.51 مليار دولار، أي تراجعا بقيمة 0.76 مليار دولار [1]

الشكل رقم 05 :رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الصادرات لعام 2014

الوحدة : مليون دولار

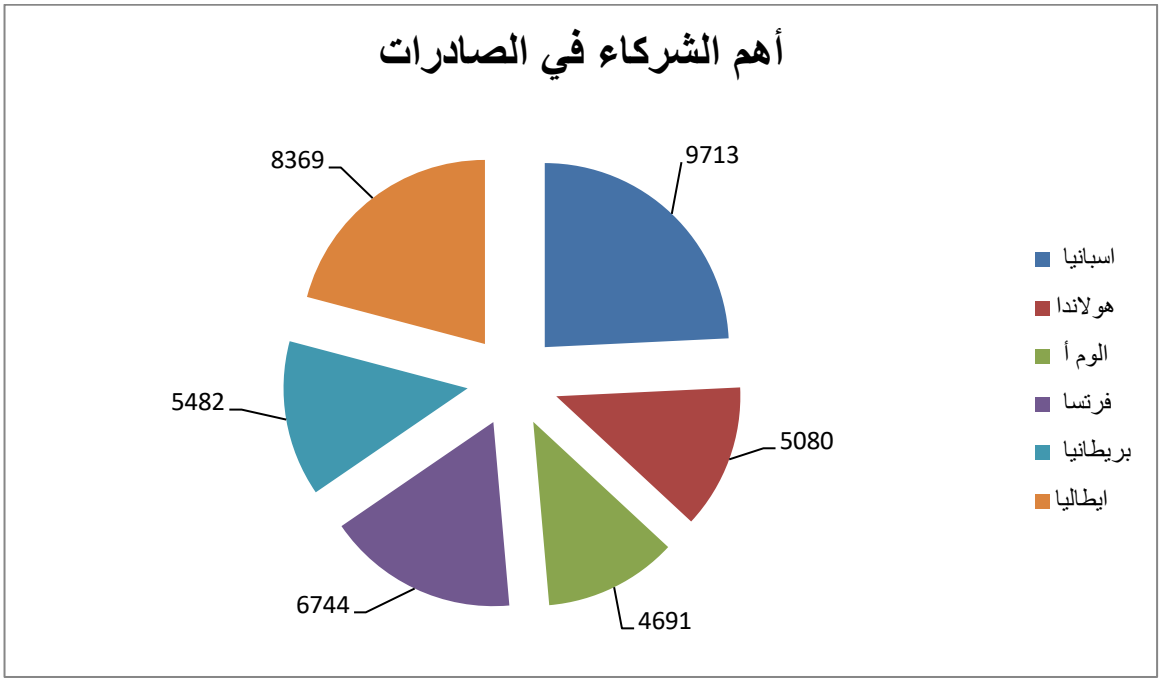

المصدر : المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن هناك ست دول تستورد من الجزائر منها خمسدول من الإتحاد الأوروبي تهيمن على صادرات الجزائر لعام 2014، مع الإشارة إلى أن أغلب هذه الدول تستورد المحروقات من الجزائر، حيث تحتل إسانيا المرتبة الأولى بقيمة 9.71 مليار دولار، ثم تأتي بعدها إيطاليا بقيمة 8.36 مليار دولار، ثم تأتي تليها فرنسا بقيمة 6.74 مليار دولار، ثم تليها بريطانيا بقيمة 5.48 مليار دولار، ثم تأتي بعدها هولندا بقيمة 5.08 مليار دولار.

مما سبق يتضح لنا أن السمة الأساسية لهيكل التجارة الخارجية الجزائرية هي التبعية المفرطة لصادرات المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي وعد وجود تنوع اقتصادي، وبتالي عدم إستفادة الجزائر من إسقاط التعريفات الجمركية على الواردات لعدم وجود صادرات خارج المحروقات التي تعتبر ثروة قابلة للنضوب وخاضعة لتحكم الأسواق العالمية في أسعارها، وهذا مايؤثر على الإقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الواردات فهي تأتي من عدد محدود من الموردين المتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي والتبعية المفرطة خاصة

[1] د بمراح محمد جواد ،مجلة بعنوان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروربي2005-2014 العدد رقم 20 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ص344

فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية وسلع التجهيز والسلع الإستهلاكية، وهذا مايبرز وجود عدم التكافؤ بين الجزائر ودول الإتحاد الاوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية[1]

المطلب الثالث: الأثار الإيجابية والسلبية لإتفاق الشراكة الأورو متوسطية :

اولا / الأثار الإيجابية لإتفاق الشراكة الأورو متوسطية

❖ ان مضمون هذا الإتفاق في صيغته النظرية يهدف إلى جعل السوق الجزائرية منفذا لتصريف المنتجات الأوربية ، كما يسمح للمنتجات الجزائرية أن تؤهل المؤسسات الجزائرية للتأهب لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية، كما تكون له أبعاد مهمةمؤثرة على العلاقات التجارية ، والتي أجيد صياغتها ستكون بمثابة فرصة للجزائر للتواصل إلى معدلات عالية للإستثمار والنمو الإقتصادي[2]، وهو مايعكس جملة من الأثار الإيجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة ، وعلىالإقتصاد الوطني .

❖ بصفة عامة حيث:

❖ **في المجال الفلاحي:** يضمن الإتفاقمايقارب 80000 منتوج فلاحي ، حيث إستفادت الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأخرى ، وفي المقابل اعتماد نظام الحصص للمواد الأوروبية.

❖ **أما في المجال الصناعي** : فقد سمح تخفيض نسب الرسوم الجمركية للعديد من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية وهذت من شأنه في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الإتحادالأوروربي ، ومن أجل تعجيل حركة الصناعة الجزائرية وتأهيل القطاع الصناعي، تم وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية والفنية .

❖ يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة ، ابتداء من سنة 2004 وخلال هذه المدة التي تعتبر كافية بالنسة للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم وتستطيع منافسة مثليتها الأوروبية فعلى عكس الواردات التي ترد إلى الجزائر من الإتحادالأوروربي ، والتي تنخفض تدريجيا إلى التفكيك الجمركي ، فالصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعها التي ترد إلى السوق الأوروبية

❖ أكتساب دعم دول الإتحادالأوروربي في مجال التأهيل والخبرة والإستثمار المباشر بالإضافة إلى دعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر

ثانيا / الأثار السلبية لاتفاق الشراكة الأورو متوسيطية :

➢ ان تفكيك الرسوم الجمركية له إنعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية (العمومية والخاصة)التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية ، حيث أن النسيج الصناعي الهش والذي سيتم القضاء عليهولو جزئيا بدخول المنتجات الأوروبية [3]ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية بكميات كبيرة ، بعد هذا التفكيك على الصادرات مما يخلق تحديات كبرى.

---

[1] د بمراح محمد جواد ،مجلة بعنوان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروربي2005-2014 العدد رقم 20 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ص 348

[2] يوسف سعداوي ، رفيق باشوندة، واقع وافاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت،السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان رقم 4 مارس 2005 ص 403

[3]جلطي غانم التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي مجلة الإقتصادوالمناجمنت،السياسات الاقتصادية، واقع وافاق ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، رقم افريل 2007ص 106

- الخسارة في ايرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تقدر ب01.5 مليار دولا.
- من مكاسب الشراكة أيضا إقامة منظمة تبادل حرة ، إضافة إلى تحقيق التعاون الإقتصادي في مختلف المجالات، والتسهيلات المالية المحصل عليها، إلا هذا لايعني بالضرورة تحقيق نمو إقتصادي متوازن لجميع القطاعات بل غن خطر غلق عدد جديد من المؤسسات الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة ، وتفكك النسيج الصناعي الداخلي ، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وإرتفاع معدلات الفقر، كلها مؤشرات نزاد تأكدا يوما بعد يوم من خلال الوضع الحالي للبلاد.
- زيادة العجز في الميزان التجاري حيث أن التفكك الجمركي الذي يحدث من طرف واحد سيمارس ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من سلع اوروبا ،فقد بلغت فاتورة الإستيراد 40 مليار دولار ممثلة بذلك نصف عائدات المحروقات في سنة 2008 ، مما دفع الحكومة إلى إنشاء لجنة لمتابعة التجارة الخارجية
- كم أن تحرير التبادل لن يعطي صادرات الجزائر أي ميزة في السوق الأوروبية نظرا لأن :
- *الرسوم المفروضة على الواردات في الدولة الاوروبية متدنية في الأصل وليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات في أوروبا
- أما في القطاع الفلاحي فيمكن بصورة مباشرة ، حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجياتنا من المواد الزراعية وأن العجز الموجود يقدر بين 01.3و 01.5 مليار دولار ، ذلك أن القطاع الفلاحي الجزائري لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة ب بالقطاع الفلاحي الأوروبي، حيث أن 04.5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 70 % كدعم في أوروبا .
- بالنسبة لصرف العملة ، فإن العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي " الأورو" التي تتنافس في قوتها الدولار الأمريكي، بسبب الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني لدول الإتحاد الأوروبي، هذا ما اثر ايجابا بالإيجاب على العملة الأوروبية الموحد لهذا فالمنتج الجزائري وإن تحسنت نوعيته وإنخفضت تكلفته فإنه يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل الأورو.
- فضلا عن ذلك يتوقع الكثير من الخبراء أنه من بين الانعكاسات السلبية المحتماة لهذا العقد هو تحول النسيج الصناعي الوطني والهزيل أصلا من إقتصاد منتج إلى إقتصاد بزار ، بسبب تفضيل المنتجيينالجزائريين لقطاع الإستيراد وتراجع ثقة المستهلك في الإنتاج المحلي ، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليه.

إن إنفتاح الإقتصاد الجزائري الذي بقي _ولمدة طويلة _ محميا عن طريق احتكار الدولة للتجارة الخارجية _ كما تم التوضيح سابقا _ والذي جاء بطريقة استعجالية وبدون إتخاذ إجراءات من أجل حماية المنتوج المحلي ،سوف يكون له سلبيات على الاقتصاد، وذلك باجماع العديد من الخبراء الإقتصاديين من خلال إنخفاض الموارد الجمركية ، وانخفاض حصص المؤسسا الاقتصادية من السوق ،إضافة إلى تراجع حماية السوق من التفكيك المتتالي للتعريفة الجمركية وإنخفاض الإنتاج المحلي ، وإنتشار السوق الغير رسمية والتزوير والتقليد للمنتجات الأصلية عن الواردات المتدفقة من كل الجهات مست جميع منتجات تقريبا من الغزل ، النسيج ، قطع غيار المواد الإلكترونية والكهرومنزلية ..... الخ وقد تطورت هذه الضاهرةلإنعدام أجهزة الرقابة من طرف إدارة الضرائب والتفتيش والضمان الإجتماعي

المبحث الثاني : نموذج عن الشراكة الأورو مغاربية

بعد حصول المغرب على الإستقلال سنة 1956 اعتمد إستراتيجية التنمية في قطاعيين وهما الصناعة والزراعة وثم دعم هذه الإستراتيجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات والمحاصيل

الزرراعية، وأصبحت فيما بعدالسياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية وفي هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتداء من 1973 إلى غاية 1988 تغيير الخطة الإقتصادية واعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة والتي تشكل أهم مورد معدني للمغرب .

لكن سرعان ماإنخفض سعر الفوسفات 1978-1979 وبالتالي ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الإقتصادية فتم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية واضطرت السلطات المغربية طلب إعادة الجدولة للديون بموافقة من الصندوق النقد الدولي وذلك بموجب إتفاقيتين للتمويل إمتدتا إلى غاية سنة 1985 وتبعنهما إجراءات التصحيح الهيكلي وكان الهدف منه إعادة التوازن لميزان المدفوعات

وتجدر الإشارة أن السلطات المغربية أقرت الطابع الإنفتاحي لسياستها في مجال المبادرات الخارجية .[1]

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا كبيرا أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا كبيرا.

أما في مايخص الاستثمارالأجنبي المباشر في المغرب، فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الإستثمار دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية وخلاصة القول أ، الإقتصاد المغربي يصنف ضمن الدول ذات الأداء الضعيف ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وتفشي ظاهرة الفقر.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورومغربية

أولا / مفهوم الشراكة الأورومغربي

لقد مرت الاتفاقية المتعلقة بتونس و المغرب في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية بالعديد من المراحل ,حيث انشات الاتفاقية المعروفة باسم مؤتمر برشلونة في عام 1995 نتيجة لمؤتمر وزراء الاورو متوسطية للشؤون الخارجية الذي يهدف الى القيام بسلسلة من المحاولات من طرف الدول الاوروبية لتوضيح علاقتها مع شمال افريقيا و الدول المجاورة في الشرق الاوسط فيما يخص اتفاقية السياسة العالمية للبحر الابيض المتوسط (1992-1972)و السياسة المتوسطية المجددة (1995-1992),ولقد تضمن الاعلان ثلاث اجزاء رئيسية وهي :المشاركة السياسية و الامنية ,المشاركة الاقتصادية و المالية ,و المشاركة الاجتماعية و الثقافية و الانسانية ,بالإضافة الى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ و متابعة ما جاء بالإعلان .و بالنسبة للمجال الاقتصادي الذي يتضمنه البند الثاني فيهدف الى اقامة منطقة تجارة حرة اوروبية حوض متوسطية ,بحلول عام 2010,وذلك من خلال عدة مراحل ,في المرحلة الاولى يتم تحرير التبادل التجاري في اطار علاقات الاتحاد الاوروبي مع كل شريك على حدى ,هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة ,و في خلال فترة انتقالية اقصاها 12 سنة يتم الغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة ,اما بالنسبة للمرحلة الثانية فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل فيما بينها , من اجل عقد اتفاقيات تجارة حرة[2]

[1] هاني الشمليطي " أوروبا والمتوسط " تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط المجلة العربية للعلوم السياسية ص 145

[2] حسينة محزم تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة تونس والمغرب ، مجلة الباحث عدد 15 سنة 2015 كلية العلوم الإقتصادية جامعة قسنطينة ص 295

ومنذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة (الطاقة، الاتصالات ، البيئة) حيث خصص في إطار برنامج ميدا ماقيمته 7.4 مليار أورو كقروض ميسرة و1 مليار لتمويل الأنشطة الإقتصادية [1]

ثانيا / أهداف المغرب من هذه الشراكة :

- ✓ تنمية المبادلات وضمان الإرتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بالنسبة لجميع الأطراف من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال
- ✓ تسهيل التكامل والاندماج بين المغرب وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي
- ✓ الاستفادة من التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية .

ثالثا / مجالات التعاون الإقتصادي المغربي الأوروبي:

لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع المغرب

- ➢ تنمية التجارة بين الشركاء من خلال دعم وتنشيط التعاون الإقليمي والحث على الرفع من معدلات التجارة باعتبارها عاملا هاما قويا وحاسما في بناء منطقة التجارة الحرة التي تعتبر ركيزة وهدفا نهائيا للشراكة الأوروبية المغربية
- ➢ تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الدخول في إتفاقيات مع بعضها البعض و العمل على خلق بيئة إدراية مشجعة على على هذا التعاون، ومايترتب عليه من تحديث للصناعة مع ضرورة وضع برامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطية والصغيرة
- ➢ العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتشجيع البرامجمتعددة الأطراف القائمة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من أثارها السلبية
- ➢ تعزيز طاقة البحث والتطوير، وإعطاء الاهمية القصوى للعلم والتكنولوجيا باعتباره القاطرة التي تحرك التنمية الاقتصادية والإجتماعية.
- ➢ التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة
- ➢ تشجيع التعاون بين السلطات المحلية وتعزيز التخطيط الإقليمي
- ➢ تعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة الأورو مغربية

المطلب الثاني: الأثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن الشراكة مع المغرب

تحمل الاتفاقية في مضمونهاماهو إيجابي والأخر سلبي يمكن تلخيصها في مايلي:

1- الأثار الإيجابية :

- ❖ تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد والمغرب
- ❖ خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وحل العديد من القضايا العالقة في المنطقة
- ❖ التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الإستثمارات وخلق فرص العمل وبالتالي التقليل من البطالة

[1] محمد، بوعزة " تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية " مداخلةالقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول : الشراكة الأورو متوسطية جامعة سطيف 2004، ص 6-11

- تقديم العون التقني في مجالات التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث العلمي والتطوير
- الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العدد من القطاعات الاقتصادية
- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية
- تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي
- المساهمة في تدعيم و إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في المغرب [1]

2- الأثار السلبية:

- إنها إتفاقيات تمت بين إقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الاولية والزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا
- وجود فراق كبير بين مستوى التنمية بين الدول الاوروبية والمغرب مما جعل بلوغ هذه الاخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا
- ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المغربية
- ضعف اسثمارات الاتحاد الأوروبي في المغرب مقارنة بدول أخرى
- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للمغرب للتكييف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء للحواجز الجمركية وتحرير المبادلات، ومايترتب عنها من أثار سلبية على هذه الإقتصاديات
- لم يمس التعاون في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة بالاضافة إلى ان الاهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الاوروبية [2]

3-الميادين الأساسية للتعاون الإقتصادي

- الإصلاحات الهيكلية
- الإستثمار الأجنبي المباشر
- تدعيم القطاع الخاص

المطلب الثالث: إنعكاسات التعاون الأورو مغربي

اولا / إنعكاسات التعاون الإقتصادي

تعتبر الأثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي بين المغرب والاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المغاربية، وأهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي والتي تبرز أثارها على المستوى الاقتصادي وبعض الأنشطة الانتاجية الأخرى.

إن سياسة إعادة التأهيل للقطاع الصناعي المعتمدة من طرف المغرب ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات سواء تعلق الأمر بتحسين الانتاجية أو المنافسة على مستوى السوق الحلي، هذه السياسة تعتبر قضية إستراتيجية هامة تتطلب شروط لنجاحها، ويمثل الشرط المالي أهمها، زيادة علة وجود موارد بشرية ذات كفاءة والتحكم في التكنولوجيا، وهياكل دعم التأهيل ويبقى مشكل التمويل الهاجس القوي لانجاح سياسة التأهيل الصناعي ويمكن للشراكة الاورو مغربية أن تتضمن جزء من هذا التمويل

[1] سلوى محمد مرسي، الشراكة الأورو عربية مالها وماعليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية" جامعة فرحات عباس سطيف 8-9 ماي 2004 ، ص 5و7

[2] سلوى محمد مرسي،الشراكة الأوروعربية مالها وماعليها وسبل تفعيلها مرجع سبق ذكره ص 8-10

كما ان كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها، وذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات، ولتحفيز العرضوالسماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا

ثانيا / إنعكاسات التعاون المالي

يعتبر التعاون المالي أحد المجالات التي تنص عليها إتفاقيات الشراكة بهدف تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الاوروبي قد خصص مبالغ هامة في صورة منح ومساعدات للدول المغاربية ، وفقا لما نصت عليه بنود الإتفاقية وذلك بغية مساعدة هذه الدول على الاستعداد لتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة للتبادل التجاري، وقد إستحدث الاتحاد الأوروبي ألية خاصة لتخصيص وصرف مبالغ المساعدات تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة مغاربية، وعلىمدى كفاءة استخدام هذه الدول للمساعدات

كما أن عملية الاندماج الاقتصادي للمغرب سيصاحبها تحقيق فائدة كبيرة بالنسبة للاتحاد الاوروربي من خلال فتح أسواق الدولالمغاربية أما صناعاته وشركاته من خلال تحرير التجارة .

تعتبر إتفاقية الشراكة بكل جوانبها المالية والتجارية والنقدية لاتكون لديها فائدة إن لم تؤدي إلى الرفع من التنمية والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة للأفراد، و هذابإدراك الدول الأوروبية حاجة الدول المغاربية للمساعدات المالية باعتبار أن الجانب المالي هو المتحرك الرئيسي لكل هذه العمليات الإصلاحية التي تقوم بها الدول المغاربية .[1]

المبحث الثالث:تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة

من خلال دراستنا للعلاقات الأورومغربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، أمكن دلك التعرف على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي على المستوى العالمي، من خلال دراسة خصائص إقتصاديات هده الدول، أدى من دلك إلى الخروج بمجموعة من الملاحظات تعكس في جانبها الإيجابي أوجه القوة وفي جانبها السلبي نقاط الضعف التي تعاني منها هده الدول

المطلب الأول التجربة الجزائرية

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ,بعد تونس و المغرب .ومهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها او فشلها انطلاقا من وضعية التجارة الخارجية ,ثم وضعية تدفق رؤوس الاموال الاجنبية و أخيرا التطرق الى اوجه القوة و الضعف لدى الجزائر

اولا / تقييم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية:

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات ,بحيث 97%من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الاخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوما في اسعار البترول ,ساهم بقدر كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية .اما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة 39%من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات

[1]-شريط عابد .دراسة تحليلية لواقع و اخلف الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية –حالة المغرب العربي –اطروحة الدوكتوراه ,جامعة الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص 190 سنة2004

,المحركات ,الات كهربائية, معدات مختلفة .بينما تمثل السلع الوسيطية في مواد البناء و معدات الاشغال العمومية .وتبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب ,الحليب و الزيوت ...[1]

بالرغم من ايجابيات ارصدة الميزان التجاري الجزائري ,يبقى الجهاز الانتاجي الصناعي ضعيف جدا ,وغير متنوع ,وتعتمد الحكومة على سياسة لتطوير و عصرنة القطاع الصناعي

ان الخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ,ويبقى من الاولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من وضع الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ,ويبقى من الاولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من هذه الوضعية تطبيق برنامج لعصرنة المؤسسات الصناعية و تأهيلها , واحداث تسيير فعال وناجح يعتمد على تحسين نوعية المنتوج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل اساليبها وتحسين مستوى منافسة المؤسسات ,وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في اطاره المالي و التنظيمي و الاداري واخيرا تشيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

كما ان الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي يجب ان تعطي الاولوية في اهدافها الى خلق الشروط التي تؤمن استيعاب الاموال الاوروبية بمعدلات معقولة ,وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات ,بالإضافة الى شروط تأخذ بعين الاعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف و اجال التدفقات

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الاوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق ,وذلك بإعادة النظر في الهياكل و التشريعات و القوانين و مقاربتها مع الدول المتعاملة معها . وعلى هذا الاساس اصدرت الجزائر جملة من التشريعات و العديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها اصدار اطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار ,وذلك بمنح امتيازات و تسهيلات و ضمانات من شأنها ان تؤدي الى جلب المستثمر الاجنبي و الوطني على حد سواء.

غير انه يجب القول ان نجاح اتفاقية الشراكة المتوقعة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي يتوقف الى حد كبير على زيادة الدعم المالي و التقني المخصص من طرف الاتحاد الاوروبي في اطار برنامج "meda"للجزائر , وهذا قصد تكييف و اعادة تأهيل المؤسسات و الاقتصاد ,وتحمل تكاليف الانتقال ,هذا بالإضافة الى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد و إضفاء طالع الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

ثانيا / تحديد نقاط القوة و الضعف لاقتصاد الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوته و ضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي.

أ-نقاط القوة: على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية على من اهمها توفر بيئة اقتصادي كلي ممتازة تتميز بالاستقرار و تجعل من الجزائر في صدارة الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة ,وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في اسعارها في الاسواق الدولية, بالإضافة الى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبرجة اقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة اذا تعلق الامر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين .

[1]-شريط عابد .دراسة تحليلية لواقع و اخلف الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية –حالة المغرب العربي –اطروحة الدوكتوراه ,جامعة الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004,ص215.

فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية و التعليم ,أضعف الى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الابتكار وبالتحديد في متغير توافر العلماء و المهندسين

لكن رغم هذه المزايا ,فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها ,و إنما ترتكز على عوامل الفعالية و التطور التكنولوجي بالدرجة الاولى [1]

ب-نقاط الضعف:

توجد عوائق تحول دون تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري تتمثل اساسا في ضعف اداء اسواق السلع و اسواق العمل و الاسواق المالية

فبالنسبة لسوق السلع لازالت الجزائر تتبنى سياسات احصائية في انتشار الحواجز الجمركية

اما عن انتشار الملكية الاجنبية فهي تتميز بوضع القيود امام الاجنبي وهو احد اهم العوائق التي تقف امام جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

ويشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الاداء ,وكذا ضعف الانتاجية و الاجور بالإضافة الى مرونة تحديد الاجور ,وتعد هجرة الاطارات و الادمغة من اهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ,ويكمن السبب في ذلك الى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل متطلبات الحياة وتعتبر الدول الاوروبية الوجهة الاساسية لها حيث تعمل هذه الاخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة لتستفيد من كفاءتها و تساهم في رفع انتاجياتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث و التطوير و الانتاج

كما ان الجزائر تجتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يفضي بان قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدود

الملاحظ ان القطاعات الرئيسية التي تفرض ان تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي و التجاري في الجزائر

و بمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الاورو متوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الاصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير و التعديل الهيكلي و بالتالي فان الاندماج في الاطار الاورو متوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي[2]

المطلب الثاني :التجربة المغربية

المملكة المغربية هي ثاني بلدان المغرب المركزية التي وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بعد تونس ,لتدخ هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000 تمهيدا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة ,وتدعيم تطوير الاقتصاد المغربي واندماجه في الاقتصاد العالمي .وعملا بهذا الاتجاه ,تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لاستخدام رؤوس الاموال الاجنبية فالمجهودات التي بذلها المغرب من اجل تنمية الاقتصاد الوطني و

[1] كلثوم كبابي " التنافسية وإشكالية الإندماج في الإقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي جامعة باتنة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2008 ص 161

[2] كلثوم كبابي " التنافسية وإشكالية الإندماج في الإقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس مرجع سابق دكره ص 163

اللجوء المتزايد الى التمويل الخارجي يستلزمان توطيد الاستقرار الاجتماعي و السياسي وعصرنة النظام المالي والتشريع التجاري بالإضافة الى التسيير المحكم و المنتج للقطاع العام و المؤسسات الخاصة[1]

اولا / تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية:

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي 80%من المبيعات الكلية للخارج وهي :المجموعة الاولى المتمثلة في السلع الاستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج و الملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الاوروبية

اما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الالكترونية ,وحامض الفوسفوريك والتي تستحوذ على مكانة لا بأس بها في السوق الاوروبية

اما المجموعة الثالثة الممثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها الى السوق الاوروبية فهي تشمل :منتجات البحر ,السمك, الفواكه, عصير الفواكه الخضراوات ,و المصبرات وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام ,وبترول البيوت ولغاز ,زيادة على استيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة اما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة للديناميكية التي يشهدها القطاع الانتاجي المغربي ,وتتمثل واردات المغرب اساسا في الحديد ,النحاس, خيوط الكهرباء ,الاسمدة الطبيعية و الكيماوية ,والخيوط النسيجية

اما فيما يخص تدفق رؤوس الاموال الاجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الاموال الاجنبية ,واحداث نظام بنكي متطور ,وبورصة للقيم ,ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الاجانب ,وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم ,زيادة مع اجراءات مالية و ادارية

و المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المغربي ايضا ارتفاع العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة في تكلفة واردات النفط الخام ,وانخفاض صادرات الفوسفات ,وارتفاع فاتورة ايرادات الحبوب [2]

ثانيا / نقاط القوة و الضعف لاقتصاد المغرب

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال افريقيا ,ولديه ايضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته وفي الوقت نفسه يواجه صعوبات وعراقيل تعيق النهوض بقدرته التنافسية ,ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-نقاط القوة:

شهد المغرب مؤشرات ومتغيرات للتنافسية ,فبالنسبة لركن المؤسسات سجل الاقتصاد المغربي تحسنا في اداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد و الرشوة ,بالإضافة الى تحسين في الكفاءة الحكومية و المحسوبية في قرارات المسؤولين

[1]شريط عابد .دراسة تحليلية لواقع و اخلف الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية –حالة المغرب العربي مرجع سابق دكره ص 07

[2]نفس المرجع السابق ص 208

بالإضافة الى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة و التعليم ,وكذلك الشأن بالنسبة للأسواق ,فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الاعمال اما عن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الاجور

وعلى الرغم من ان معدلات انتشار التقنيات الاكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية ,الا ان الشركات تسعى بشكل جيد الاستيعاب التقنيات من الخارج وتقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الاستيعاد التكنولوجي

ب-نقاط الضعف:

من جملة الامور التي تفسر تدني موقع الاقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية

على الرغم من ان المؤسسات العامة عرفت التحسن ,فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس ادارة الشركات اضف الى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية,ومن جانب اخر يعاني الاقتصاد من هشاشة بناه التحتية

اما بخصوص الاستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وبالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الابتكار[1]

ثالثا / تحديات اقتصاد المغرب في اطار الشراكة

فيما يخص تحديات المغرب في اطار الشراكة نذكر مايلي :

1-نحسين مستوى تنافسية الجهاز الانتاجي :

يتمثل اول تحدي للمغرب هو رفع التحدي الاقتصادي على مستوى الاسواق الدولية وفي السوق المحلية ,وبالتالي يعتبر تحسين مردودية ومستوى المؤسسات الانتاجية المغربية ذات اهمية كبرى

2-تكييف الانظمة الجبائية و التوازنات المالية الكلية :

تحدي الثاني يكمن في اقامة التوازنات المالية على المستوى الداخلي و الخارجي للمغرب من اجل الوصول الى الالغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة ,حيث ان التخفيض في الايرادات الجمركية للمغرب التي تمثل ربع ايرادات الميزانية المغربية من شأنها ان تؤدي الى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات عدة.

3-جلب الاستثمارات الاجنبية:

ان التموين لمشروع التبادل الاورو مغربي يتمثل في جذب الاستثمارات الاجنبية خاصة الاوروبية ,وبالتالي يتطلب من الحكومة المغربية انشاء شروط مشجعة للاستثمار ,من خلال التبسيط الجذري للاجراءات الجمركية ,وتعزيز فعالية النظام البنكي, وتعزيز الهياكل القاعدية ,ودعم النظام التربوي والتكوين المهني

4-تقارب القوانين :

[1] كلثوم كبابي مرجع سابق دكره ص 164

يتمثل التحدي الرابع في تقارب التشريع المغربي (

خاصة في الميدان الاقتصادي)مع التشريعات الدولية و الاوروبية

ان التحديات التي تواجه الدول المغاربية كثيرة[1]

المطلب الثالث :مستقبل العلاقات الاوروبية المغاربية

تمثل المشكلات التي تواجه الاقتصاد المغربي المهام او العناصر المطلوب التصدي لها عند دراسة مستقبل اقتصاديات الدول المغاربية ,وان اولويات المشكلات التي تواجه البلدان المغاربية تختلف عن اولويات المشكلات التي تواجه بلدان الاتحاد الاوروبي ,ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي وحقوق الانسان والانتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الاوروبية ,تكون أولويات الدول المغربية تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الاقتصادية و التجارية و الإستثمارية و التوظيفية و التعليمية و التكنولوجية و الزراعية و الغذائية و السكانية ,زيادة على اولويات تخص الديمقراطية وحقوق الانسان

فالمطلوب مغاربيا ليس نظاما اقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق اوروبية عظيمة بل الأفضل ان يكون نظام تكنولوجي يؤدي الى النهوض بالاقتصاد المغاربي نهوضا حقيقيا في مجالات الزراعة و الصناعة و السياحة و يسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا و تطوير بنيويا و نوعيا لمؤسسات التعليم و التأهيل العمالة و سيولة دائمة للتنمية

ويبقى السؤال مطروحا كيف يمكن للدول المغاربية بناء كيان سياسي اجتماعي و ديمقراطي حديث ,واقتصادا ديناميكيا قادرا على المنافسة الدولية في اطار العولمة المتزايدة

فلكي تشق الشراكة الاورو مغاربية طريقها بنجاح ,فإنها بحاجة الى ان تكمل الدول المغاربية اصلاحاتها الاقتصادية ,خاصة في مجال الاصلاح الضريبي استمرار التوسع في اساس الضريبة على القيمة المضافة ,واعادة تحديد الضريبة على الدخل و استغلال الاحتياطات الضريبية في القطاعات الزراعية ,وفي العقارات في كل بلدان المغرب العربي و الموازنة ,فالمواد الجمركية التي تمول ميزانيات الدول المغاربية تختلف من بلد الى اخر.[2]

[1] زكري مريم البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية مدكرة لنيل شهادة الماجستيير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان 2010-2011 ص 131

[2] مرجع سابق دكره ص 132

خلاصة

الشراكة الأورو مغاربية خلقت تحدبات جديدة لإقتصاديات دول المغرب العربي وهي تلك المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية، فالمؤسسات المغاربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل إستمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي مما سيجعل المنافسة محسومة مند البداية لصالح الاتحاد الأوروبي، وهدا يتطلب إعتماد سياسات تأهيلية لتمكين المؤسسات من الإستجابة لتحديات الحركة الإقتصادية

وتعتبر هده الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة والمستقبلية ولكن لا يعني دلك القبول بكل الشروط ومعظم النتائج، لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على الأخر.

الخاتمة العامة

الخاتمـــــة

تناولت هذه الدراسة تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر تم التوصل إلى أن التجارة الخارجية تستند في قيامها إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، وأن النظريات المفسرة للتجارة الخارجية تأتي في إطار زمني تحاول فيه خلالها تبيان منافع التجارة الخخارجية للأطراف المتبادلة، حيث أن كل نظرية تيبم نقائص النظرية السابقة، وهي نظريات حاولت توضيح منافع الخصص إعتماد على مبدأالميزةالنسبية، وإعتمادها على فرضيات تنادي بضرورة التحرير التجاري ، أما ساسات التجارة الخارجية فهي تنقسم إلى إتجاهين هما الحرية والحماية، ولكل منهما مؤيد ومعارض، حيث أن اعتماد دولة على إتجاه واحد فهو مستبعد، كون ان كل الدول التي تتبع سياساتها التجارية مزيجا بين الحرية والتقييد،

غن واقع التجارة الخارجية في ظل مرحلة التحرير التجاري تبين مدى هيمنة قطاع المحروقات على جانب الصادرات، حيث تراوحت نسبة مساهمته من الصادرات الإجمالية مابين 93و98 % خلال فترة التحرير التجاري، وبتالي فإن عملية تحرير التجارة الخارجية لم تصل إلى الهدف النشود وهو تنويع الصادرات خارج المحروقات، حيث بينت الصدمة النفطية لسنة 2014 وتراجع أسعار المحروقات مدى هشاشة الإقتصاد الوطني، يقابله في ذلك زيادة حجم الواردات خاصة سلع التجهيز والسلع الزراعية، وهو مايؤكد تبعية الإقتصاد الوطني، كما لم تتمكن الجزائر من تنويع شراكائها التجاريين ، حيث تستحوذ دول الإتحاد الأوروبية على أغلب الصادرات الجزائرية.

نتائج إختبار بعض الفرضيات :

من خلال دراسة الفصلان في هذه المذكرة وإنطلاقا من الفرضيات الأساسية تم الوقوف على أهم جوانب الموضوع لهذا أردنا إختبار بعض الفرضيات من عدمها

- ✓ **الفرضية الأولى :** السياسة الاقتصادية: هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية واتي لها انعكاس على الحياة الاقتصادية نفقات الدولة ، النظام النقدي ، العلاقات الخارجية ، وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف
- ✓ **الفرضية الثانية :** التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخمات أو هي إصطلاح اقتصادي ينصرف حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القيام بالتجارة الدولية هي عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي، وكذلك إختلاف أذواق المستهلكين ، وهذا مايدل على ان الفرضية صحيحة
- ✓ **الفرضية الثالثة:** ان حرية التجارة لم تكن خيار بالنسب للجزائر وانما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق فمع القوانين الجديدة للإصلاحات اقتصادية أصبحت التجارة الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد وتوجهات حديثة

✓ **الفرضية الرابعة :** السياسة التجارية تصنف إلى سياسة حماية التجارة وسياسة حرية التجارة

نتائج الدراسة:

- ان التجارة الخارجية هي القوة الدافعة للتقدم الاقتصادي في العالم، فهي تلعب دورا مهما في التتنمية االقتصادية
- تعتبر التجارة الخارجية دافعا أساسيا لعملية التنمية
- ان السياسة التجارية تهدف على الأجل الطويل للوصل إلى العديد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الإقتصادية
- أن مرحلة الانتقال الى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ترتب عنها تسهيل ممارسة التجارة الخارجية في ظل إنعدام المهنية وعدم وضع ضوابط لممارستها، مما أدى إلى فوضى عارمة من خلا المنافسة غير الشرعية بين المتعاملين
- رغم انفتاح الجزائر التجاري مع الإتحاد الاوروبي إلا أن الاعتماد على مورد واحد في صادراتها أي عدم تنويع صادراتها سوف يؤثر عليها بالسلب

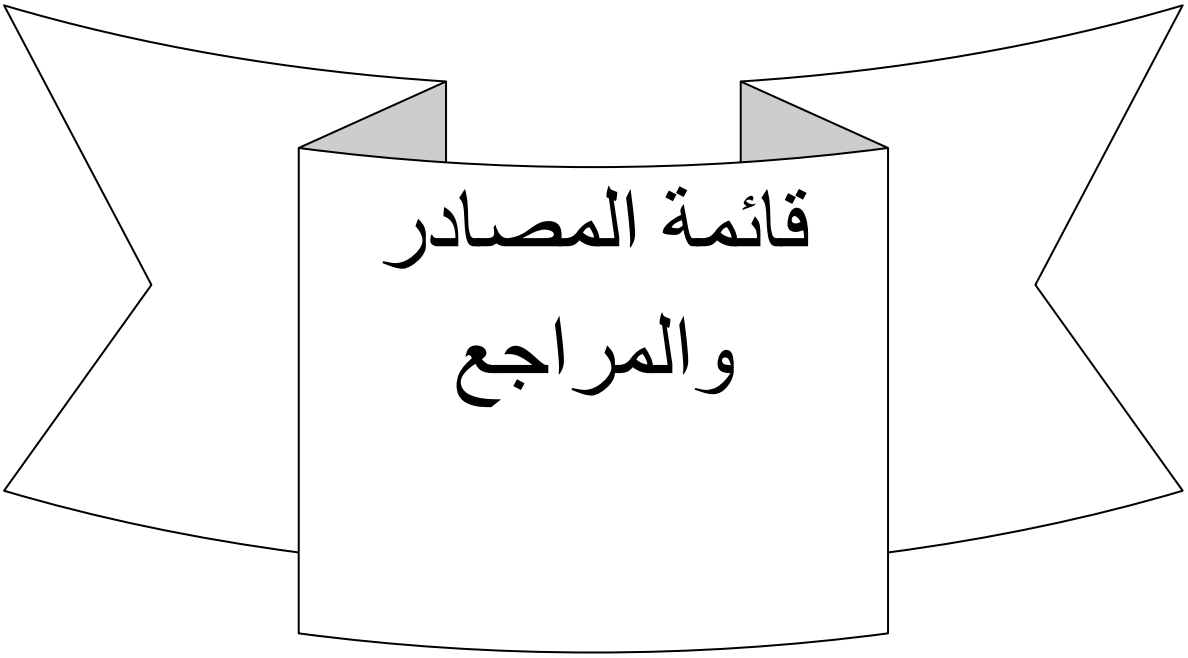
قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

أ:الكتب

1- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2007

2-شقيري نوري موسى وأخرون ، التمويل الدولي والنظريات التجارة الخارجية ،ط2 دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان 2015

3- عبد المطلب عبد الحميد الاقتصاديات على مستوى الإقتصاد القومي مجموعة النيل العربية القاهرة الطبعة 1، 2003 .

4 -عطا الله ،علي الزبون ، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،2006.

5- جاسم محمد منصور، التجارة الدولية ،دار زاهرن للنشر والتوزيع عمان 2013 .

6-رضا عبد السلام ، العلاقات الدولية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2007.

7-نداء، محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان ، 2008

8- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنسر والتوزيع عمان 2013

9-كمال سي محمد مدخل الإقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع سنة2005

10-حمود يونس ،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية الإسكندرية 2007

11-زينب حسن عوض الله ، الإقتصاد الدولي دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2004

12-سام علي داود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2002

13-عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب العلاقات الإقتصادية الدولية دار الجامعة الإسكندرية 2005

14-عبد العزيز،عبد الرحمان سليمان: التبادل التجاري الأسس ، العولمة والتجارة الإلكترونية ،دار النشر والتوزيع عمان ، 2004

15- عبد القادر السيد متولي الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات دار الفكر ناشرون وموزعون عمان 2011

16- علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات الدار الجامعية الإسكندرية 2003-2002

ب- المذكرات والأطروحات.

17- فواغلة زينب ،غنام حنان ، اتجاهات التجارة الخارجية في ظل التنمية المستدامة للاقتصاديات العربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة 08 ماي 1945 قالمة سنة 2013/2012

18- وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في علوم الإقتصادية جامعة سطيف سنة 2019/2018.
19- شريط عابد .دراسة تحليلية لواقع و اخلف الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية –حالة المغرب العربي –اطروحة الدوكتوراه ,جامعة الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004.
20- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع واخلف الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية –حالة المغرب العربي – أطروحة الدكتوراه ،جامعة الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة2004.

ج- المجلات

21- هاني الشمليطي " أوروبا والمتوسط " تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط المجلة العربية للعلوم السياسية .
22- دراسات اقتصادية ، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع العدد 10 السنة 2008.
23- يوسف سعداوي ، رفيق باشوندة، واقع وافاق الشراكة الاوروومتوسطية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت،السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان رقم 4 مارس 2005.
24- جلطي غانم التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي مجلة الإقتصاد والمناجمنت،السياسات الاقتصادية، واقع وافاق ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،افريل 2007.
25- حسينة محزم تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة تونس والمغرب ، مجلة الباحث عدد 15 سنة 2015 كلية العلوم الإقتصادية جامعة قسنطينة
26- بمراح محمد جواد ،مجلة بعنوان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروربي2005-2014 العدد رقم 20 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

د- الرسائل الجامعية.

27- زير مي نعيمة،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،جامعة ابي بكر بلقايد سنة 2011/2010.

28- زكري مريم البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية مدكرة لنيل شهادة الماجستيير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان 2010-2011
.
29-كلثوم كبابي " التنافسية وإشكالية الإندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي جامعة باتنة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2008
30-فيصل لوصيف أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتورة في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي جامعة سطيف سنة 2013-2014

ه-الملتقيات والمؤتمرات

31-محمد، بوعزة " تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية " مداخلة القيت بمناسبة الملتقى الدولي حول : الشراكة الأورو متوسطية جامعة سطيف 2004.
32- سلوى محمد مرسي، الشراكة الأورو عربية مالها وماعليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية" جامعة فرحات عباس سطيف 8-9 ماي 2004.

و- المواقع الالكترونية.

33 -www.ons.dz.